جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان

دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر – قالمة - للفترة 2015 - 2017

من إعداد الطلبة:

- فركوس يوسف الصديق
- بن سديرة يعقوب

تحت إشراف الأستاذة:

- معياش نسرين

السنة الجامعية 2017-2018

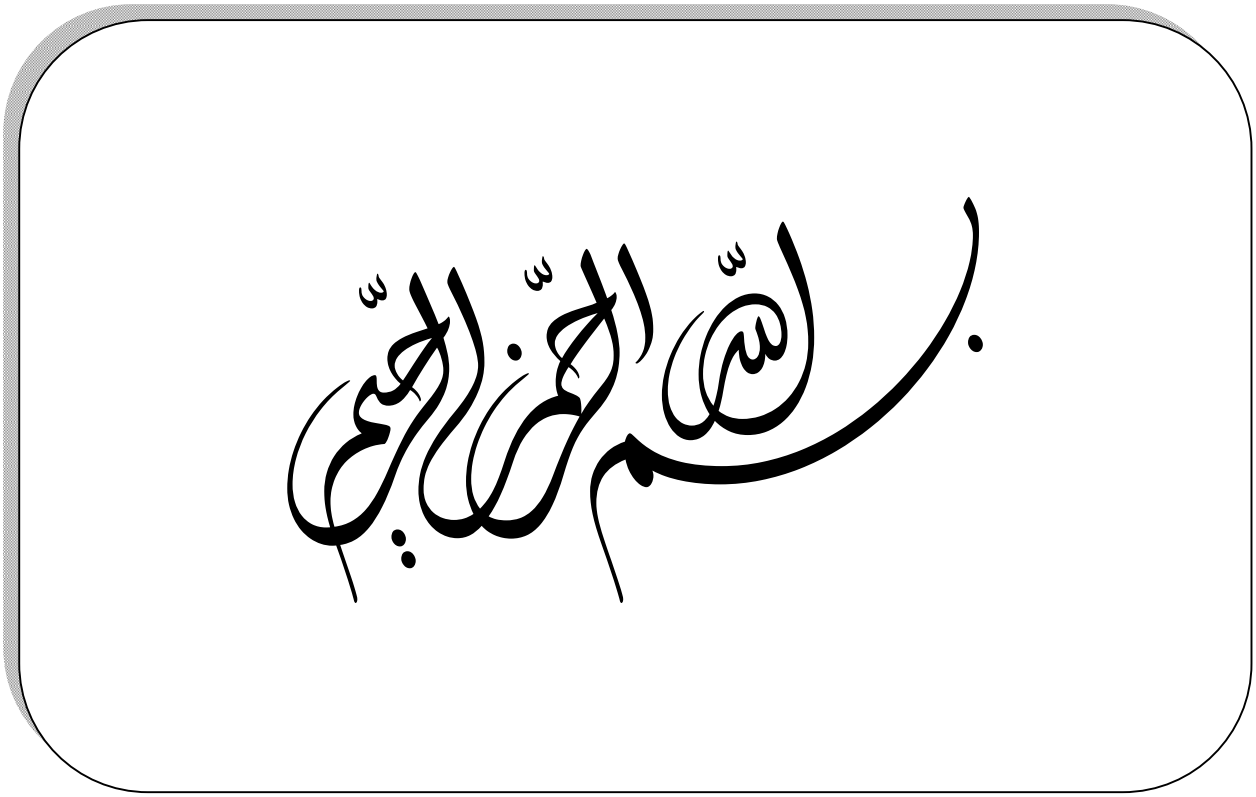
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع وساعدنا على تجاوز الصعوبات ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة «معياش نسرين» التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة ومساندتها لنا معنويا، وكانت عونا لنا في إتمام هذا البحث القيم.

ولا يفوتنا أن نشكر موظفي مؤسسة مطاحن عمر بن عمر على حسن الإستقبال وإفادتنا بكل ما نحتاجه من معلومات ووثائق.

دون أن ننسى كل الأساتذة وخاصة أساتذة قسم علوم التسيير.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن ندعو الله عز وجل أن يعود علينا بالخير ويوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة.

إهداء

أهدي ثمرة نجاحي هذه إلى رمز الحب وبلسم الشفاء والقلب الناصع بالبياض

إلى التي كانت سبب نجاحي ورجوع الثقة في نفسي

« أمي الغالية »

إلى الشمعة التي تضحي لتنير دربي

إلى من تعب وشقى ليقدم لي ما يعينني على تكملة دربي

« أبي العزيز »

إلى القلوب الطاهرة الذين ساندونني بكل ما قدروا عليه

« إخوتي »

إلى من تحمل الصعاب لتحقيق حلمي وحلم والدي إليك يا

« أنا »

إلى العائلة الكبيرة وجميع أحبابي وأصدقائي.

بن سديرة يعقوب

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى من كانت سندي في السراء والضراء، إلى من إجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها، إلى التي الجنة تحت قدميها

أمي العزيزة

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من تكبد من أجلي مصاعب الحياة، إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء

أبي العزيز

إلى من كانو سندا لي في القوة

إخواتي

إلى جميع أحبابي وأصدقائي وزملائي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد

فركوس يوسف الصديق

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ - د
الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل لمراجعة الحسابات	3
المطلب الأول: نشأة المراجعة ومفهومها	3
أولا: نشأة المراجعة	3
ثانيا: مفهوم المراجعة	4
المطلب الثاني: فروض المراجعة ومبادئها وأنواعها	5
أولا: فروض المراجعة	5
ثانيا: مبادئ المراجعة	5
ثالثا: أنواع المراجعة	7
المطلب الثالث: أهمية المراجعة و أهدافها	9
أولا: أهمية المراجعة	9
ثانيا: أهداف المراجعة	10
المبحث الثاني: محافظ الحسابات	11
المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات و أنواع المراجعين	12
أولا: تعريف محافظ الحسابات	12
ثانيا: أنواع المراجعين	12
المطلب الثاني: المؤهلات والصفات	14
المطلب الثالث: الحقوق و الواجبات و المسؤوليات	16
أولا: حقوق محافظ الحسابات	16
ثانيا: واجبات محافظ الحسابات	17
ثالثا: مسؤوليات محافظ الحسابات	18

المبحث الثالث: معايير المراجعة الخارجية وخطوات تنفيذها	20
المطلب الأول: معايير المراجعة المتعارف عليها	20
أولا: الجهات التي تقوم بإصدار المعايير	20
ثانيا: المعايير العامة أو الشخصية	21
ثالثا: معايير العمل الميداني	22
رابعا: معايير إعداد التقرير	25
المطلب الثاني: خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية	26
أولا: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة	26
ثانيا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية	27
ثالثا: فحص الحسابات والقوائم المالية	28
المطلب الثالث: أوراق العمل	29
أولا: تعريف أوراق العمل	29
ثانيا: العلاقات بين أدلة المراجعة ومعايير المراجعة وإجراءات المراجعة	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي	
تمهيد	33
المبحث الأول : عموميات حول الأداء المالي	34
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	34
أولا: مفهوم الأداء	34
ثانيا: مفهوم الأداء المالي	35
ثالثا: أهمية و أغراض التقييم المالي	36
المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي	37
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	38
أولا: الهيكل التنظيمي	38
ثانيا: المناخ التنظيمي	39
ثالثا: التكنولوجيا	39
رابعا: الحجم	40
خامسا: التضخم	40
سادسا: العوامل الخارجية	40

المبحث الثاني: مؤشرات وخطوات تقييم الأداء المالي	41
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	41
أولا: مفهوم تقييم الأداء	41
ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي	42
المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	43
أولا: جمع المعلومات	43
ثانيا: إجراء تشخيص إقتصادي	43
ثالثا: إختيار طريقة التقييم الصحيحة	44
رابعا: وضع خطة عمل	44
خامسا: تحديد الإفتراضات ومحددات التقييم	44
سادسا: بناء مجموعة القيم وحصر القيمة	44
سابعا: تحديد النتائج والإنحرافات والمسؤوليات	44
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي	45
أولا: النسب المالية	45
ثانيا: تقييم الأداء المالي بإستخدام التوازنات المالية	54
المبحث الثالث: دور المراجعة في تقييم الأداء المالي	58
المطلب الأول: مفهوم النظام المالي ومكوناته	58
أولا: تعريف نظام المعلومات	59
ثانيا: تعريف نظام المعلومات المالي	59
ثالثا: مكونات نظام المعلومات المالي	59
رابعا: أهداف نظام المعلومات المالي	62
خامسا: خصائص المعلومة المالية	63
المطلب الثاني : دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي	64
المطلب الثالث: دور المراجعة الخارجية في التقييم	65
أولا: الدراسات السابقة	65
ثانيا: المراجعة الخارجية وتقييم الأداء المالي	69
خلاصة الفصل	70
الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن مؤسسة عمر بن عمر	
تمهيد	72

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة	73
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشاطها	73
أولا: لمحة تاريخية لمجمع عمر بن عمر	73
ثانيا: تقديم مطاحن عمر بن عمر	74
ثالثا: منتجات مطاحن عمر بن عمر	75
المطلب الثاني: مراحل الإنتاج بالمؤسسة وأهدافها المستقبلية	75
أولا: مراحل الإنتاج بالمؤسسة	75
ثانيا: أهداف المؤسسة	76
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمطاحن عمر بن عمر	77
أولا: الهيكل التنظيمي	77
ثانيا: مديريات وأقسام المؤسسة	78
المبحث الثاني: إجراء مقابلة شخصية وتحليل تقارير محافظ الحسابات	82
المطلب الأول: دور المراجعة الخارجية في تحقيق المصداقية على مستوى القائم المالية	82
أولا: فيما يتعلق بمحافظ الحسابات	82
ثانيا: فيما يتعلق بالملائمة والموثوقية	83
ثالثا: فيما يتعلق بالقابلية للمقارنة والتقييم	84
المطلب الثاني: تحليل تقرير المراجع الخارجي	85
أولا: تحليل الوضعية العامة للمؤسسة	86
ثانيا: التدقيق الداخلي	86
ثالثا: مسك المحاسبة	86
رابعا: عمليات الجرد	86
خامسا: إقفال الحسابات	86
سادسا: التقارب البنكي	86
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية	87
المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)	87
أولا: التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)	87
ثانيا: التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)	89
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية	90
أولا: نسب السيولة	90

ثانيا: نسب المديونية	91
ثالثا: نسب النشاط	92
رابعا: نسب الربحية	93
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بإستخدام التوازنات المالية	93
أولا: رأس المال العامل	94
ثانيا: الإحتياج في رأس المال العامل	94
ثالثا: الخزينة الصافية	95
خلاصة الفصل	96
الخاتمة العامة	100-98
قائمة المراجع	108-102
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	منتجات مطاحن مؤسسة عمر بن عمر	75
3-2	الأسئلة المتعلقة بمحافظ الحسابات	83-82
3-3	الأسئلة المتعلقة بالملائمة والموثوقية	84-83
3-4	الأسئلة المتعلقة بالقابلية للمقارنة والتقييم	85-84
3-5	التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة للفترة 2015 – 2017	87
3-6	التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة للفترة 2015 – 2017	89
3-7	نسب السيولة للمؤسسة للفترة 2015 – 2017	90
3-8	نسب المديونية للمؤسسة للفترة 2015 – 2017	91
3-9	نسب النشاط للمؤسسة للفترة 2015 – 2017	92
3-10	نسب الربحية للفترة 2015 - 2017	93
3-11	رأس المال العامل للفترة 2015 - 2017	94
3-12	الإحتياج في رأس المال العامل للفترة 2015 - 2017	94
3-13	الخزينة الصافية للفترة 2015 - 2017	95

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خطوات الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة	**27**
2-1	مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	**28-27**
3-1	إجراءات فحص الحسابات والقوائم المالية	**28**
4-1	العلاقة بين أدلة المراجعة ومعايير المراجعة وإجراءاتها	**30**
1-2	خطوات تقييم الأداء المالي	**45**
2-2	رأس المال العامل	**56**
3-2	إحتاجات رأس المال العامل	**57**
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر	**77**

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

لكي تضمن المؤسسة الثقة للمتعاملين معها، وجب عليها إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر بطريقة تضفي عليها صفة الحياد والموضوعية، وأن تكون المعلومات المالية التي تعتمدها المؤسسة في تقييم أدائها المالي تتمتع بخاصية الصحة والمصداقية، وهذا ما تعمل عليه المراجعة الخارجية، وذلك في ظل تمتع المراجع الخارجي بصفة الإستقلالية والحياد في إبداء الرأي، إذ يعتبر هذا الأخير حلقة وصل بين مستخدمي المعلومات المالية والمؤسسة، حيث يقدم تقرير يبين فيه مدى عدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها عن وضعية المؤسسة بالإضافة إلى إبراز الأخطاء والتجاوزات من أجل تداركها.

وبالتالي فصحة المعلومة على مستوى القوائم المالية تعتمد على مدى كفائة محافظ الحسابات القائم بعملية المراجعة، ومدى إحترامه للمعايير المعمول بها أثناء عملية المراجعة حتى تكون التقارير المالية في خدمة مستخدميها.

1 – إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق نطرح الإشكالية التالية والتي سنسعى للإجابة عنها مستعينين بالدراسة التطبيقية وتطرح هذه الإشكالية على الصيغة التالية:

ماهو دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يتطلب منها طرح هذه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمراجعة الخارجية ؟ وماهي معاييرها ؟ والخطوات المتبعة لتنفيذها ؟
- مافهوم تقييم الأداء المالي ؟ والمؤشرات المستخدمة لذلك ؟
- كيف تساعد المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

2 – فرضية الدراسة:

سعيا منا للإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح الفرضية التالية:

- للمراجعة الخارجية دور في إضفاء المصداقية للقوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

3 – أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالغة تكمن في إبراز الدور الذي تساهم به المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي من خلال التحقق من صحة البيانات والمعلومات المدرجة في القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

4 – أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- تصحيح الإعتقاد السائد حول المراجعة الخارجية والذي يقدمها على أنها وسيلة لكشف الأخطاء والتجاوزات.
- إبراز الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية من خلال إضفائها لصفة المصداقية للقوائم المالية والبيانات والمعلومات المالية.
- معرفة كيف تقوم المؤسسة بتقييم أدائها المالي، وماهي المعطيات المستعملة في ذلك، وكيف تتوصل إلى مامدى تحقيقها للأهداف المسطرة.
- توضيح العلاقة التي تربط المراجعة الخارجية بتقييم الأداء المالي وكيف أنهما وظيفتان متكاملتان.

5 – أسباب إختيار الموضوع:

ترجع دوافع إختيار موضوع "دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة" للأسباب التالية:

- محاولة الإسهام في إثراء المكتبة بمثل هذه البحوث التطبيقية التي من شانها أن تساهم في طرح جوانب أخرى من الموضوع خاصة وأن هذا الموضوع لم يتناول بكثرة؛
- الوقوف على مدى تطبيق المراجعة الخارجية في المؤسسات الإقتصادية في ظل معاناتها من سوء التسيير؛
- تواجد المؤسسة في بيئة مليئة بالتقلبات الشيء الذي أوجب عليها إعطاء قدر كاف للإهتمام بالمعلومة المالية والتحقق من مدى مصداقيتها ولايكون هذا إلا بمساعدة محافظ الحسابات.

6 – منهجية الدراسة:

لدراسة الموضوع وفي سبيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، وذلك خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة بالأداء المالي، تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في التقييم، كما سنتبع المنهج التاريخي من خلال عرض التطور التاريخي للمراجعة.

بالإضافة إلى ذلك سنعتمد على منهج دراسة حالة فيما يخص بالجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة على واقع المؤسسات الجزائرية، حيث يمكننا من تطبيق جانب المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة في تقييم الأداء المالي، وذلك بعد القيام بمقابلة شخصية في المؤسسة للإجابة على الأسئلة من قبل نائب مدير المالية والمحاسبة، بالإضافة إلى تحليل تقارير محافظ الحسابات للمؤسسة المتمثلة في مطاحن عمر بن عمر.

7 – هيكل الدراسة:

في سبيل معالجة الطرح الرئيسي والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنه، وتماشيا مع المنهج المتبع، وإختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم نظرية وأساسية حول المراجعة الخارجية، من حيث التعريف والمعايير الواجب إحترامها لتأدية وظيفة المراجعة الخارجية والخطوات المتبعة لتنفيذها.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه ماهية الأداء المالي، وما معنى تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه والخطوات المتبعة لتقييمه والمؤشرات المستخدة في ذلك وماعلاقة المراجعة بتقييم الأداء المالي.

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر أين تعرفنا على طبيعة نشاط هذه المؤسسة والهيكل التنظيمي الخاص بها، وتقديم مجموعة من الأسئلة عن طريق مقابلة شخصية وتحليل تقارير محافظ الحسابات، وتحليل القوائم المالية الخاصة بها بهدف تقييم أدائها المالي مستخدمين في ذلك أهم المؤشرات المالية.

8 – صعوبات البحث:

خلال إنجازنا لهذا البحث صادفتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- قلة المراجع التي تتناول الأداء المالي والمراجعة الخارجية خاصة التي تتناول العلاقة بينهما إذ تكاد تكون منعدمة؛
- صعوبة الحصول على المستندات وذلك راجع لأهمية المستندات التي تتسم بالسرية خاصة فيما يخص عمل محافظ الحسابات لأن عمله يوجب أن يكون سري ومتحفظ؛
- ضيق الوقت نظرا لكون دراسة حالة تتناول جانبين يتمثلان في التأكد من دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة ما أدى إلى عدم كفاية الوقت وضيقه.

9 – أدوات الدراسة:

في إطار الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع إعتمدنا على:

- **الدراسة النظرية:**

مجموعة من الكتب النظرية باللغة العربية والفرنسية، مذكرات جامعية، بعض الملتقيات، مجلات والجريدة الرسمية، مواقع إلكترونية.

- **الدراسة التطبيقية:**

الإعتماد على الوثائق الداخلية الخاصة بالمؤسسة موضوع الدراسة ومقابلة شخصية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الخارجية

تمهيد

تعود جذور مراجعة الحسابات إلى عصور الحضارات الأولى، حيث كانت تمارس لأغراض رقابية ومع تطور الواقع في الحقبة الأخيرة نتيجة الثورة الصناعية وإنتشار شركات الأموال وإستخدام التكنولوجيا الحديثة فقد زادت أهمية المراجعة وأصبح من الضروري الإعتماد على شخص مستقل ومحايد، مؤهل علميا وعمليا، مهمته فحص مخرجات النظام المحاسبي فحصا إنتقاديا منظما بغية إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية وذلك بإتباع مجموعة من المعايير والإجراءات، يضمن لمستخدمي هذه القوائم إمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمراجعة الخارجية من خلال تجزئته إلى ثلاث مباحث.

- **المبحث الأول:** مدخل لمراجعة الحسابات.
- **المبحث الثاني:** محافظ الحسابات.
- **المبحث الثالث:** معايير المراجعة المتفق عليها وأهم خطوات تنفيذها.

المبحث الأول: مدخل لمراجعة الحسابات

المراجعة هي أداة مستقلة تهدف إلى سد فجوة الثقة بين معدي القوائم المالية ومختلف مستخدميها وذلك بإبداء رأي فني محايد حول مصداقية هذه القوائم.

المطلب الأول: نشأة المراجعة ومفهومها

أولا: نشأة المراجعة[1]

ظهرت المراجعة بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته، لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها.

فمنذ النهضة التجارية بإيطاليا، في القرنين 15 و 16 والتطور المستمر على مستوى المنشآت والمؤسسات، لم تكن الحاجة إلى المراجعة قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة، إذ كان المالك مالكا ومسيرا في نفس الوقت، غير أن ظهور المنشآت الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية في القرن 18 تميز بالحاجة إلى رؤوس الأموال فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة مما أدى إلى ظهور شركات الأموال وهذا أدى بدوره إلى إنفصال الملكية عن التسيير تدريجيا.

لقد لوحظ على مرور الزمن أنه من المستحيل أن يشارك جميع المساهمين في مهمة التسيير، وحتى إنتخاب البعض منهم للقيام بتلك المهمة المتمثلة في مختلف الوظائف الحقيقية للمؤسسة غير ممكن، لما تتطلبه تلك الوظائف من كفاءات متخصصة ينبغي إقتناؤها من سوق العمل، وعليه فإن إنفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان السبب الرئيسي في ظهور المراجعة، التي يقوم بها شخص محترف، محايد ومستقل وخارجي، كوسيلة تطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة ما إستثمروه وعن عدم التلاعب فيه.

وإذا كان تدخل المراجع الخارجي هو بهدف إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة إثبات عن مدى شرعية وصدق الحسابات مما يكسب المعلومات المحاسبية قوتها القانونية، فإن المجالات عديدة ومتشعبة

[1] - محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2005، ص 9-7.

الشيئ اللذي أدى إلى ظهور أنواع أخرى من المراجعة وتنوعت أهدافها، لتدرس مختلف وظائف المؤسسة وخططها، تحديد الإنحرافات وأسبابها والعمل على رفع مستوى الأداء والكفاية الإقتصادية.

ثانيا: مفهوم المراجعة

التعريف الأول

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة كما يلي: المراجعة هي عملية منظمة لجمع الأدلة والقرائن وتقييمها بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.[1]

التعريف الثاني

يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[2]

التعريف الثالث

المراجعة هي عملية جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفئ ومستقل.[3]

من التعاريف السابقة يمكننا الملاحظة أن المراجعة هي عبارة عن عملية تقوم على ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: فحص نظام الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات المالية الخاصة بنشاط المؤسسة فحصا إنتقاديا؛

---

[1] - إدريس عبد السلام اشتيوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، منشورات جامعة ليبيا قاد يونس، الطبعة 5، 2008، ص 15.

[2] - خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة 1،عمان، الأردن، 1998، ص 7.

[3] - ألفين أرينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2005، ص 21.

- ❖ المرحلة الثانية: التحقق من الوجود الفعلي للعناصر التي فحصت والتأكد من تسجيلها وفق التشريع المحاسبي؛
- ❖ المرحلة الثالثة: جمع نتائج الفحص والتحقق وإثباتها في تقرير.

المطلب الثاني: فروض المراجعة ومبادئها وأنواعها

أولا: فروض المراجعة

تمثل الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال، وسنذكر فيما يلي الفروض التجريبية للمراجعة:[1]

- ➢ قابلية البيانات للفحص فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة؛
- ➢ عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من مراقب الحسابات والإدارة؛
- ➢ خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية؛
- ➢ وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يلغي إحتمال حدوث الأخطاء؛
- ➢ التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال؛
- ➢ العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل ما لم يوجد دليل على عكس ذلك؛
- ➢ عند مزاولة مراقب الحسابات لعمله فيما يتعلق بإبداء الرأي عن البيانات المالية فهو يقوم بعمله بصفته هذه فقط؛
- ➢ يفرض المركز المهني لمراقب الحسابات إلتزامات مهنية تتناسب وهذا المركز.

ثانيا: مبادئ المراجعة

تقسم هذه المبادئ إلى قسمين هما الفحص والتقرير:[2]

---

[1] - عبد الفتاح صحن، محمد سمير الصبار، شريفة على حسن، **أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 25-26.

[2] - أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، عمان الأردن، مؤسسة الوراق للنشر، 2000، ص 23.

1 - المبادئ المرتبطة بالفحص

أ - مبدأ التكامل

يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية على كيانها.

ب - مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري

يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.

ج - مبدأ الموضوعية في الفحص

وذلك بالإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه.

د - مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية

نشير إلى أهمية وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المنشأة في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والإتصال والمشاركة.

2 - المبادئ المرتبطة بالتقرير

أ - مبدأ كفاية الإتصال

يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الإقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية.

ب - مبدأ الإفصاح

يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تأثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب العنف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

ج - مبدأ الإنصاف

يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.

د - مبدأ السببية

يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية.

ثالثا: أنواع المراجعة

يمكن تبويب أنواع المراجعة كما يلي:[1]

1 - من حيث القائم بعملية المراجعة

المراجعة الداخلية هي عملية فحص للعمليات والسجلات يقوم بها بصفة مستمرة موظفون من داخل المشروع ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية إختلافا واسعا من مشروع لآخر، والهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية هو التأكيد لإدارة المشروع أن نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي سليمين.

أما المراجعة الخارجية فهي عملية جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات بواسطة شخص كفئ ومستقل.

وتأكد أن القوائم المالية المقدمة إلى المساهمين تظهر بعدالة أرباح الشركة أو خسائرها عن المدة المالية والمركز المالي للشركة في نهاية هذه المدة.

[1] - مصطفى عيسى خضير، **المراجعة المفاهيم والمعايير و الإجراءات**، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة 2، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 16-18.

2 - من زاوية توقيت المراجعة[1]

المراجعة النهائية هي التي يكلف المراجع القيام بها بعد إنتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها وتدقيقها.

أما المراجعة المستمرة فيقوم بها المراجع بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات ميدانية متعددة للمؤسسة موضوع المراجعة طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية السنة المالية بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، وهذا النوع يصلح في مراجعة المؤسسات ذات الحجم الكبير.

3 - من حيث النطاق

المراجعة الكاملة هي المراجعة التي تتم وفق أصول فنية والتي ينتهي فيها المراجع برأي في القوائم المالية التي أعدتها إدارة المنشأة، وتقرير المراجع هو الوسيلة التي يعبر المراجع من خلالها عن رأيه أو إن دعت الظروف يمتنع عن إبداء الرأي مع ذكر أسباب هذا الإمتناع، وقد تكون المراجعة جزئية بأن يقتصر على عنصر واحد أو عدة عناصر من القوائم المالية مثل النقدية أو المبيعات، وفي هذه الحالة لا يدلي المراجع بتقرير عن رأيه في القوائم المالية وإنما يقتصر تقريره على العمل الذي قام به.[2]

4 - من حيث درجة الإلزام

المراجعة الإلزامية هي المراجعة التي تلتزم بها المنشأة وفقا لأحكام القوانين مثل قوانين الشركات أو قوانين الضرائب وغيرها، و تتميز عنصر الإلزام و بالتالي فإنه يترتب على عدم القيام بهذه المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقاب.[3]

---

[1] - خالد أمين عبد الله، **علم التدقيق حسابات الناحية والنظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 27.

[2] - مصطفى عيسى خصير، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] - حسين مبروك، الكامل في القانون التجاري، منشورات دحلب، الجزائر، 2000، ص 281.

ولكن الأصل في المراجعة هو أن تكون إختيارية، ويرجع قرار القيام بها إلى أصحاب المنشأة أو أعضاء مجلس الإدارة، وغيرهم من أصحاب المصالح فيها ففي المراجعة الإختيارية لا يوجد إلتزام تجاه القانون يحتم على المنشأة القيام بالمراجعة، وقد تكون المراجعة كاملة أو جزئية حسب ظروف المنشأة.[1]

المطلب الثالث: أهمية المراجعة وأهدافها

أولا: أهمية المراجعة[2]

هناك العديد من الفئات التي تعتمد على تقرير المراجع وتستخدمه لإتخاذ قرارات معينة، سنقوم بذكر أهمية المراجعة وفقا لكل فئة.

1 - أهمية المراجعة بالنسبة للعميل

- مصدر أساسي للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية؛
- أساس للحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض والموردين؛
- أساس لإعداد الإقرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة؛
- أساس لتحديد سلامة المركز المالي؛
- أساس لتجنب العسر المالي أو الإفلاس وحالات الإختلاس؛
- أساس لتحديد القيم المستحقة؛
- أساس لتوفير الضوابط والرقابة الداخلية والإشراف على الموظفين وصحة الدفاتر والسجلات.

2 - أهمية المراجعة للإدارة

تعتمد الإدارة كلية على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها وإتخاذ القرارات الملائمة وتقييم ذلك وتحديد الإنحرافات وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المشروع.

وتعتبر الإدارة تقرير المدقق بمثابة شهادة معتمدة بكفائة وفعالية أدائها وإشرافها للمهام الموكلة إليها، ودليل لمستخدمي القوائم المالية وفقا لمبدئ المحاسبة المتعارف عليها.

[1] - أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] - رأفت سلامة محمود، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة، الطبعة 1، عمان الأردن، 2011، ص 22-25.

3 - أهمية المراجعة للملاك

تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون بياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الإقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لإتخاذ قرارات توجيه مدخراتها وإستثماراتها الموجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولضمان حماية مدخرات المستثمرين فيحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة.

4 - اهمية المراجعة للمؤسسات الحكومية

تعتمد هذه القوائم المالية وتقرير المراجع للتخطيط والمتابعة والإشراف والرقابة على الوحدات الإقتصادية، وتأكيد إلتزامها بالقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات والتوجيهات وعدم الإلتزام بالخطط الموضوعة وتحديد الإنحرافات وأسبابها.

5 - أهمية المراجعة للإقتصاد القومي

تخدم المراجعة الإقتصاد القومي بصفة عامة كنتيجة لخدمتها وأهميتها للفئات السابقة الذكر، حيث تساهم مساهمة كبيرة في تنمية المجتمعات لما تأديه من خدمات في مجال حماية الإستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه إستثمار المدخرات والموارد المتاحة القادرة، ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة الإقتصادية والمالية وخير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية وخاصة ما يتعلق بتنمية إقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لهم.

ثانيا: أهداف المراجعة

هناك نوعين من الأهداف، أهداف تقليدية، وأخرى حديثة أو متطورة:

1 - الأهداف التقليدية

وتتفرع بدورها إلى:

أ - أهداف رئيسية

- ✓ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها؛
- ✓ إبداء رأي فني محايد يستند على الأدلة القوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب - أهداف فرعية

- ✓ إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛
- ✓ تقليص فرص إرتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- ✓ إعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا؛
- ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة لإستثماراتهم؛
- ✓ معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛
- ✓ تقديم التقارير المختلفة وملأ الإستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المراجع.

ج - الأهداف الحديثة المتطورة

- ✓ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- ✓ تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المرسومة؛
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- ✓ التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المتعمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير؛
- ✓ دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.[1]

المبحث الثاني: محافظ الحسابات

حتى تصل عملية المراجعة إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها، وجب توفر عدة صفات مميزة في القائم بها، كما يكسب حقوق وتترتب عليه واجبات ومسؤوليات وهذا ما سنتكلم عليه في هذا المبحث.

[1] - زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الراية، الطبعة 1، ؟، 2009، ص 19-20.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات و أنواع المراجعين

أولا: تعريف محافظ الحسابات

توجد عدة تعاريف لمحافظ الحسابات سنذكر منها:

1 – التعريف الأول:

محافظ الحسابات هو الوكيل عن المساهمين لسد جميع أوجه الإختلاسات، وذلك عن طريق تأكيد وفحص وتقييم البيانات والسجلات، وبالتالي إضافة قيمة للمؤسسة، بإعتباره يساعد على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة.[1]

2 – التعريف الثاني:[2]

حسب قانون 10 – 01 المؤرخ في 29 جوان 2010 تنص المادة 02 : يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية وبإسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسة والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

3 – التعريف الثالث:[3]

محافظ الحسابات هو محترف يقوم بالرقابة على البيانات السنوية للمؤسسة للمصادقة على انتظامها ومصداقيتها.

من التعاريف السابقة نستنتج أن محافظ الحسابات هو شخص مستقل مهمته تأكيد وفحص وتقييم البيانات السنوية للمصادقة على صحتها ومصداقيتها بصفة عادية وبإسمه الخاص وتحت مسؤوليته.

ثانيا: أنواع المراجعين

يوجد عدة أنواع من المراجعين نذكر منها:[4]

---

[1] - فاطمة الزهراء رتقايقية، **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، العدد 01، جزائر، 2014، ص 55.

[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 10 – 01 الصادر في 29 جوان 210، العدد 42، المادة 220، ص 91.

[3] - mokhtar belaiboud, **guide pratique d'audit financier et comptable**, maison des livres, alger, page 17.

[4] - حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 29–26.

- مكاتب المحاسبة والمراجعة؛
- المراجع الحكومي؛
- المأمور أو الفاحص الضريبي؛
- المراجع الداخلي؛
- مراجع الإحتيال.

1 – مكاتب المحاسبة والمراجعة

تتولى مكاتب المحاسبة والمراجعة مراجعة القوائم التاريخية المنشورة لكل الشركات المقيدة أسهمها في البورصة وغيرها من الشركات الكبيرة والصغيرة والشركات غير التجارية، وغالبا ما يسمى مكتب المحاسبة والمراجعة بالمراجع الخارجي أو مراجعين مستقلين لتمييز المراجع عن المراجع الداخلي اللذي يعمل لدى المنشأة.

2 – المراجع الحكومي

يقوم المراجع الحكومي بإجراء مراجعة للقوائم المالية الخاصة بالوحدات الحكومية ويقدم تقريره، ونظرا لأن سلطات الإنفاق والتحصيل في الوحدات الحكومية محددة بواسطة القانون فإن هناك قدر كبير من التركيز على المراجعة الإجرائية، ومنه فإن جزء كبير من جهد المراجع الحكومي مخصص لتقييم كفاءة وفعالية البرامج الحكومية.

3 – مأمور الضرائب أو الفاحص الضريبي

تتحقق مصلحة الضرائب من أن الإقرارات الضريبية قد تم إعدادها في ضوء قوانين الضرائب بواسطة أشخاص يقومون بالفحص يطلق عليهم مأموري الضرائب وتنطوي هذه المراجعات على مراجعة إجرائية فقط، وقد تبدو مراجعة الإقرارات الضريبية سهلة ولكنها ليست كذلك لأن قانون الضرائب معقد، كما أن هناك عديد من التفسيرات له، فضلا عن أن الضرائب النوعية كثيرة و يجب أن يكون الفاحص الضريبي على دراية بها.

4 – المراجع الداخلي

يعمل المراجع الداخلي لدى الشركات بغرض إجراء المراجعة لمصلحة الإدارة في المقام الأول، ومجموعة المراجعة الداخلية قد تتضمن 100 شخص أو أكثر وتقدم تقريرها إلى رئيس الشركة مباشرة أو رئيس مجلس الإدارة أو إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتختلف مسؤوليات المراجع الداخلي تبعا لإختلاف صاحب العمل، ويمكن توفير له قدر من الإستقلال بتبعية إلى رئيس مجلس الإدارة، وليس للمديرين داخل المنشأة، ولكن المراجع الداخلي ينظر إليه على أنه موظف داخل المنشأة على عكس المراجع الخارجي المستقل عن إدارة المنشأة.

5 – مراجع الإحتيال

تنطوي عملية المراجعة العادية على فحص للعمليات المسجلة بالدفاتر والمستندات المؤيدة لها، أما في المراجعة التي تهدف إلى كشف الإحتيال فإن الدفاتر المحاسبية والمستندات لا يفترض أنها صحيحة وإنما يتم فحصها للتحقق مما إذا كانت حقيقية أم لا، ويتم الحاجة إلى مراجع الإحتيال في حالات إكتشاف وتتبع التلاعب المالي مثل:

- تلاعب الموظفين؛
- التحريات الجنائي؛.
- وجود نزاع بين الشركاء وإعداد أوراق إنفصال أحد الشركاء؛
- وجود خسائر أموال كبيرة؛
- تحليل العمليات المالية التي تنطوي على تحويل غير مرخص للأموال بين الشركات؛
- وجود عمليات غسيل أموال؛
- وجود نزاع حول مبالغ التعويضات التي يجب أن تدفعها شركات التأمين للمؤمن عليه.

المطلب الثاني: المؤهلات والصفات

فيما يلي بعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية والخلقية التي يجب أن يتحلى بها المراجع:[1]

[1] - عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، دار النموذجية، لبنان، 2011، ص 25–31.

- يجب أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المحاسبة ومن إمساك السجلات، وأن يكون حريصا على تتبع الإتجاهات الحديثة في حقل إختصاصه وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الوحدة الإقتصادية؛
- يجب أن يكون مستوعبا لأصول التدقيق ومبادئه العلمية ومشاكله العملية ومطلعا على الأساليب والإتجاهات الحديثة في التدقيق؛
- يجب أن يكون ملم بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري، قانون الشركات، التشريع الضريبي؛
- يجب أن يكون ملما بمحاسبة التكاليف وقادرا على الإستفادة من أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية وكذا الموازنات التخطيطية، كما يجب أن يكون ملما بمبادئ إدارة الأعمال وأسس وضع أنظمة الرقابة الداخلية للوحدة؛
- يجب أن يكون متمكنا من لغته قادرا على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وفي عبارات سلسة لا غموض فيها ولا إلتواء؛
- يجب أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الوحدة المكلف بتدقيقها من موظفين ومديرين؛
- يجب أن يكون مشبعا في عمله بالروح العملية سواء من حيث التفكير أو طلب البيانات أو الحصول على المعلومات والإستفسارات أو توجيه الأسئلة؛
- لا يصح أن يدعي المراجع علما بكل شيئ فلا يقوم بالإستفسار عن مسألة يصعب عليه فهمها من المسؤولين أو موظفي الوحدة مهما صغر شأنهم؛
- أن يكون أمينا على أسرار المنشاة التي يقوم بتدقيق حساباتها.

أما المؤهلات العلمية فلا يحق لأي شخص ممارسة مهنة تدقيق الحسابات إلا بعد الحصول على المؤهلات المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين الخاصة بكل دولة، وهنا في الجزائر توجد بعض الشروط يجب توفرها في المراجع تتمثل في:[1]

[1] - طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، جامعة طاهر مولاي، سعيدة الجزائر، ص40.

- الجنسية الجزائرية؛
- التمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية؛
- أن لايكون قد صدر في حقه حكم بإرتكاب جناية أو جنحة عمدية مخلة بشرف المهنة؛[1]
- أن يكون حائز للشهادة الجزائرية لمحافظة الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
- أن يكون معتمد من طرف الوزير المكلف بالمالية؛[2]
- أن يكون مسجل بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- أن يكون أدى اليمين المنصوص عليه في المادة 60 من هذا القانون.

المطلب الثالث: الحقوق والواجبات والمسؤوليات

أولا: حقوق محافظ الحسابات[3]

تتمثل حقوق محافظ الحسابات في المجالات والنواحي التالية والتي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعده في إنجاز برنامج مراجعته وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفعالية:

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الإطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط الشركة؛
- حق طلب أي تقرير أو إستفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في الشركة في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما ما لم يصل المحافظ إلى تفسير مرضي له؛
- من حق محافظ الحسابات فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية ووفقا لما تقضي به القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية؛
- من حق محافظ الحسابات أيضا جرد الخزائن المختلفة في الشركة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلا من الأوراق المالية (الأسهم والسندات)؛

---

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 66 – 156، صادر في 08-06-1966، عدد 45.

[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 11-30، صادر في 27-10-2011، عدد 07.

[3] - محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 61–62.

- حق مراجعة وفحص باقي أصول الشركة على إختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الإلتزامات المستحقة على الشركة، وحق التأكد من صحة أرصدة الإلتزامات؛
- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للإنعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير أي في حالات الإستعجال؛
- حق حضور إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينيبه من مساعديه، وذلك لتقديم تقرير المراجع وعرضه ومناقشته والرد على أي إستفسارات قد يثيرها الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير.

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات[1]

لقد حددت التشريعات والقوانين الواجبات الرئيسية للمدقق بالإضافة إلى وجود واجبات عرفية أو ضمنية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مراجعة القيود في السجلات للتحقق من صحة إثباتها فيها ولغرض التحقق من أن الحسابات الختامية تبين نتائج أعمال الوحدة للفترة التي أخضعت لعملية المراجعة وأن الميزانية تصور الوضع المالي الحقيقي كما هو في تاريخ إنتهاء تلك الفترة؛
- على محافظ الحسابات أن يدلي برأيه حول الحسابات الختامية للوحدة وفي كل الأحوال يجب أن يتناول رأيه المسائل التالية:

أ – مدى سلامة حسابات الوحدة وصحة البيانات الواردة في الحسابات الختامية ومدى السماح له بالإطلاع على المعلومات التي طلبها عن نشاط الوحدة مع بيان رأيه في تقريره؛

ب – مدى تطبيق الوحدة للأصول المحاسبية المرعية وبشكل خاص تلك المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وعملية جرد الموجودات والإلتزامات؛

ج – مدى تعبير الحسابات الختامية عن حقيقة المركز المالي للوحدة في نهاية السنة ونتيجة أعمالها؛

د – ما وقع من مخالفات مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات قائمة عند تدقيق الحسابات الختامية.

[1] - عبد الرزاق محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 35–36.

لا شك أن من أهم الواجبات الملقاة على عاتق محافظ الحسابات هو تقديم تقريره إلى الجهة التي قامت بتعيينه يفصح فيه عن رأيه الفني المحايد بخصوص ما قام به من عمليات فحص وتدقيق.

أن يحضر هو أو من ينوب عنه إجتماع الهيئة العامة وعليه أن يدلي في هذا الإجتماع برأيه في كل ما يتعلق بوصفه مراجعا للوحدة.

تحقيق موجودات الوحدة وإلتزاماتها، وهذا الواجب هو من أدق المسائل الفنية التي يعرض لها لمباشرة مهمته.

ثالثا: مسؤوليات محافظ الحسابات[1]

تقر جميع المنظمات المهنية على أن الإدارة هي المسؤولة عن الخطأ والغش، كما يعد المراجع مسؤولا عن ما يكشفه من الأخطاء والغش أثناء فحصه العادي لمستندات وسجلات المنشأة، وعلى ذلك تمثل الأخطاء والغش الهدف الثانوي للمدقق ولاشك أن أفضل وسيلة لتجنب الأخطاء والغش هو وضع نظام سليم للرقابة الداخلية، ولما كانت المحاسبة هي فن التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل، لذلك فإن حدوث الخطأ أمر حتمي، إلا أن المجتمع المالي لا يزال يرفض عدم مسؤولية المراجع عنه.

ويمكن تقسيم مسؤوليات المراجع المختلفة إلى الأنواع التالية:[2]

1 – مسؤولية فنية

وهي التي تدخل في صميم عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة وتتلخص في مجالين رئيسيين هما:

- مسؤوليته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما؛
- مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة الشركة قد روعيت وطبقت تطبيقا سليما.

[1] - أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 159.

[2] - محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 65–67.

2 – مسؤولية أخلاقية

وهي التي تتعلق بالإخلال بأمانة وأخلاقيات المهنة ومن أمثلة ذلك مايلي:

- إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجع؛
- تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية؛
- إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر ؛
- الإهمال أو التقاعس في أداء عمله؛
- إذا أبدي رأيا معينا غير الحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين؛
- إذا لم يضمن تقريره كل الإنحرافات التي كشف عنها.

3 – مسؤولية مدنية

تتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ومن أهمها ما يلي:

- حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة؛
- حالة وقوع المراجع نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسؤولين في الشركة.

4 – مسؤولية جنائية

وهي التي تتمثل في إرتكاب المراجع لبعض التصرفات الضارة لمصلحة الشركة عن عمد ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية للمراجع ما يلي:

- تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال إتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة أو المساهمين؛
- إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الإنحرافات التي إرتكبها بعض المسؤولين في الشركة وعدم تضمين تقريره ذلك خوفا على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة؛
- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته (عند طلبها) أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة و خطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين؛

- إرتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة ومن ذلك إفشاء بعض أسرار الشركة في مجالات مختلفة إلى الشركة المنافسة لغرض أو لآخر يخص المراجع شخصيا.

ولاشك عند إكتشاف هذه التصرفات والتأكد من أنها إرتكبت عن عمد من قبل المراجع أو عن إهمال جسيم.

المبحث الثالث: معايير المراجعة الخارجية وخطوات تنفيذها

تحكم مهنة المراجعة معايير متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما ينظر إليها محافظ الحسابات على أنها توجيهات مرشدة، كما تسير عملية المراجعة الخارجية وفق مجموعة من الخطوات والإجراءات، والتي تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل أكبر فعالية في أداء القائمين بها، بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه المهنة.

المطلب الأول: معايير المراجعة المتعارف عليها

أولا: الجهات التي تقوم بإصدار المعايير[1]

تتعدد الجهات التي قامت وتقوم بإصدار معايير المراجعة، وقد ساهمت جمعيات المحاسبين القانونيين والمنظمات والهيئات والنقابات المهنية المتخصصة، إضافة للتشريعات بإصدار هذه المعايير في عدة أقطار، إضافة لمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ومن أبرز الأقطار التي إهتمت بمعايير المراجعة هي الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والمملكة المتحدة عن طريق معاهد وجمعيات المحاسبين القانونيين الأربعة، وكذلك تم تشكيل مجالس متخصصة بوضع المعايير في بلدان أخرى منها كندا وفرنسا واليابان، أما عربيا فلا زالت التجارب في مجال إصدار معايير المراجعة محدودة من الناحيتين الكمية والنوعية، كما لم تهيأ لها الآلية المناسبة والتفرغ المهني المطلوب لإصدارها بالمستوى المرغوب فيه.

أما دوليا فقد ساهمت الأمم المتحدة والإتحاد الدولي للمحاسبين المؤسس عام 1977 في هذا المجال، حيث أصدرت اللجنة الدولية لمهنة المراجعة وهي من اللجان الدائمة التابعة لمجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين (33) معيارا حتى عام 1998، إضافة لثلاث وثائق وأحد عشر بيانا.

[1] - حازم هشام الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، دار النهضة العربية، عمان، ص 98.

ثانيا: المعايير العامة أو الشخصية

وتنقسم إلى ثلاث معايير:[1]

1 – التأهيل العلمي والعملي

بالرغم من أن أي شخص قد يكون لديه الكفائة في مجالات عديدة إلا أنه لا يستطيع مقابلة إحتياجات المراجعة بدون التعلم والخبرة في مجالها.

وعند قيام المراجع الخارجي بإجراء الفحص الذي يمكنه من إبداء رأيه فإنه يجب أن يكون لديه الكفائة اللازمة والمعرفة بالأسس المحاسبية وإجراءات المراجعة وتحقيق هذه الكفاءة والمعرفة تبدأ بما وصل إليه من تعليم ثم تمتد إلى خبرته التالية، ويجب أن يجتاز المراجع الخارجي التدريب الملائم لمقابلة متطلبات مهنة المراجعة، ويتطلب أن يكون هذا التدريب ملائما في المجال الفني، كذلك معرفة بالمعلومات العامة، وبالنسبة للمساعد المبتدئ أي الحديث العهد بمهنة المراجعة يجب أن يحصل على خبرته المهنية من شخص أكثر خبرة، فالإختلافات في الممارسة والتطبيق العملي تنشأ عن تفاوت خبرات الأشخاص.

والتعليم الفني والخبرة العملية يكمل كل منهما الآخر عند قيام المراجع الخارجي بأداء مهمته، ويجب أن يتضمن برنامج تدريب المراجع أحدث التطورات التي تحدث في مجال مهنته ويجب أن يتابع المراجع التطورات المستمرة ويدرس ويطبق التوصيات التي تصدرها الهيئات المهنية في الشؤون المحاسبية والخاصة بالمبادئ المحاسبية وإجراءات المراجعة.

2 – الإستقلال والحياد

يجب أن يكون المراجع الخارجي محايدا، وألا يحابي العميل الذي يقوم بمراجعة حساباته، ومهما كانت كفاءة المراجع الفنية فإنه لا يجب أن ينقصه الحياد اللازم للإعتماد على ما يكتشفه، وحياد المراجع هنا ليس كحياد المدعي القانوني بل حياد يلتزم بالنزاهة ليس فقط فيما يتعلق بإدارة المشروع أو ملاكه بل أيضا فيما يتعلق بالدائنين وغيرهم اللذين قد يعتمدون على تقرير المراجع، كما هو الحال بالنسبة للملاك أو الدائنين المحتملين، وقد أرسى معهد المحاسبين الأمريكيين من خلال القواعد الأخلاقية للمهنة مبادئ

[1] - عبد الفتاح صحن، **الرقابة ومراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 168–171.

لحماية إفتراض فقدان الحياد ونركز على كلمة إفتراض لأن ضرورة توافر الحياد هي أساسية في المراجع، ولما كانت هذه المبادئ تدخل ضمن القواعد الأخلاقية للمهنة فإن لها قوة القانون المهني بالنسبة للمراجع الخارجي وعليه أن يقوم بعمله في ضوء هذه المبادئ والقواعد إن كان عليه أن يحقق درجة مقبولة من الحياد في أداء عمله.

ولضمان حياد المراجع الخارجي وإستقلاله عن الإدارة فإن الشركات تقوم بإختياره بواسطة حملة الأسهم أي الملاك.

3 – العناية المهنية اللازمة

يتطلب المعيار العام الثالث قيام المراجع الخارجي بأداء عمله بالعناية المهنية اللازمة والتي تستلزم قيام كل شخص بعمل في تنظيم المراجع بمراقبة مستويات الأداء المهني ووضع التقارير عنها وتستلزم ممارسة العناية اللازمة مراجعة إنتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل اللذي يتم، والأحكام التي يقررها المساعدين.

ويتلخص موضوع العناية اللازمة بما يؤديه المراجع الخارجي من مهام وسلامة تأديته لها.

فمثلا العناية اللازمة فيما يتعلق بأوراق العمل تتطلب أن تحتوي على الأدلة الكافية لتأييد رأي المراجع وأن يكون هذا الرأي متماشيا مع معايير المراجعة المتعارف عليها.

ثالثا: معايير العمل الميداني[1]

قبل أن يكون رأي في القوائم المالية، يجب أن يكون المراجع مقتنعا بعدالة هذه القوائم، وتقدم معايير العمل الميداني للمراجع أساسا للحكم على جودة القوائم المالية، ونتناول فيما يلي معايير العمل الميداني.

1 – التخطيط والإشراف

يجب أن يخطط العمل بدرجة كافية كما يجب تجنب مباشرة الإشراف الصحيح على المساعدين في حالة وجودهم.

[1] - كمال خليفة أبو زيد، **المراجعة الخارجية للقوائم المالية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر 2008، ص 69–71.

يعترف المعيار الأول للعمل الميداني بأن الإكمال الناجح لتكليف المراجعة يعتبر مهمة صعبة، وأنه مثل معظم المهام الصعبة يتطلب التخطيط السليم، ويتضمن التخطيط الكافي للمراجعة خصائص معينة مثل تكييف ظروف العميل، تحديد الإحتياجات من الأفراد والإستفادة الكفأة من موارد مكتب المراجعة.

كما يتطلب جانب من المعايير الأول أن يتم الإشراف الصحيح على هيئة المساعدين، وفي معظم حالات المراجعة، يستخدم مراجعون عديدون لهم درجات مختلفة من الخبرة، حينما يقوم مراجعان أو أكثر بعملية مراجعة، يجب أن يوجد نظام للإشراف على العميل ومباشرته، وتعتمد درجة الإشراف على عوامل متعددة، مثل خلفية المساعدين وطبيعة العمل الذي ينجزونه.

2 – دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يجب أن تجرى دراسة وتقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخلية المطبقين كأساس للإعتماد عليها، ولتحديد مدى الإختبارات المطلوبة والتي سوف تضع إطار إجراءات المراجعة.

يهتم المعيار الثاني من معايير العمل الميداني بتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية للعميل، ويجب أن يصمم نظام الرقابة الداخلية للعميل لحماية أصول المنشأة، ولكي يضمن بدرجة معقولة الدقة والثقة في السجلات المالية، وعن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية يتمكن المراجع من التعرف على جوانب القوة والضعف في النظام، وعند إكمال هذه الدراسة والتقييم يمكن تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة.

3 – جمع الأدلة وقرائن الإثبات

يجب الحصول على أدلة قوية وكافية خلال الفحص والملاحظة والإستعلام والمصادقات، لتكوين أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص، وقد تعرف المراجعة على أنها عملية تجميع وتقييم الأدلة، ويتطلب المعيار الثالث من معايير العمل الميداني أن يجمع المراجع أدلة كافية وقوية تكون أساسا لإشتقاق خلاصة ونتائج حول مدى الثقة في القوائم المالية للعميل، وترتبط كفاية الأدلة بكمية الأدلة المطلوبة عن طريق المصادقات والملاحظات والإستعلامات وبإستخدام أساليب المراجعة الأخرى، وتشير قوة الدليل إلى درجة جودة هذا الدليل الذي تم الحصول عليه.

وبصفة شاملة فإن ما يكون دليلا كافيا وقويا يعتبر موضوعا للحكم والتقدير المهنيين للمراجع.

❖ طرق الحصول على أدلة الإثبات:[1]

يحصل المراجع على أدلة الإثبات بواسطة الطرق التالية:

- الفحص المستندي؛
- الملاحظة؛
- الإستفسارات والمصادقات؛
- الفحص التحليلي.

أ – الفحص المستندي

يقصد بالفحص المستندي إختبار السجلات والمستندات والأصول الملموسة، والذي يوفر أدلة تختلف في درجة الإعتماد عليها طبقا لطبيعتها ومصدرها.

ب – الملاحظة

تتمثل الملاحظة أساسا في مشاهدة تشغيل أو إجراء يتم بمعرفة الآخرين، فعلى سبيل المثال يقدم المراجع الملاحظة بقيام موظفي العميل لجرد المخزون، أو بأدائهم لإجراءات الرقابة الداخلية التي يمكن إقتفاء أثرها مستنديا.

ج – الإستفسارات والمصادقات

يتمثل الإستفسار في الحصول على معلومات صحيحة من أشخاص ذوي معرفة سواء من داخل المنشأة أو خارجها وقد يكون الإستفسار مكتوبا أو شفهيا.

أما المصادقات فهي الردود على التساؤلات لتعزيز معلومات مثبتة في السجلات المحاسبية للمنشأة، حيث على سبيل المثال قد يطلب المراجع عادة مصادقات من المدينين عن طريق المراسلات المباشرة معهم.

---

[1] - أمين السيد أحمد لطفي، **المراحل المتكاملة لأداء عملية المراجعة بواسطة المحاسبين والمراجعين القانونيين**، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص 25–27.

د – الفحص الحسابي

يتمثل في التأكد من صحة العمليات الحسابية في مستندات أو سجلات محاسبية، أو عن طريق القيام بمراجعة حسابية مستقلة.

هـ – الفحص التحليلي

يتمثل في إجراءات التحليل بإستخدام النسب أو المؤشرات المالية والعلاقات والإتجاهات بما في ذلك فحص البنود والتغيرات الغير عادية.

رابعا: معايير إعداد التقرير[1]

تهتم هذه المجموعة من المعايير بطبيعة ومحتوى تقرير المراجع وتشمل هذه المجموعة أربعة معايير، سنتعرض فيما يلي لمضمون كل منها:

1 – إحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يعني هذا المعيار أن المراجع يجب أن يبين في تقريره ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2 – الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها

يجب أن يحدد التقرير تلك الظروف التي أدت إلى الخروج من معيار الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الفترة الحالية وذلك بالنسبة للمعايير التي كانت مطبقة في الفترة السابقة.

3 – الإفصاح المناسب

ويعني هذا المعيار أنه يفترض كفاية وملائمة الإفصاح من القوائم المالية ما لم ينص التقرير خلاف ذلك.

[1] - محمد الفيومي، عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص 43.

4 – إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة

يجب أن يشمل التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة عدم إستطاعة المراجع أن يعبر عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة يجب توضيح الأسباب التي أدت إلى ذلك، وفي جميع الحالات التي يوقع فيها المراجع على القوائم المالية يجب أن يبين التقرير بشكل واضح وقاطع طبيعة الفحص الذي قام به المراجع ودرجة المسؤولية التي تقع على عاتقه.

التقرير النظيف والنتحفظ والمعاكس وتقرير الإمتناع[1]

يقصد بالتقرير النظيف ذلك التقرير الذي يبدي فيه مراجع الحسابات رأيا إيجابيا في القوائم المالية محل الفحص، أما التقرير المتحفظ فهو ذلك التقرير الذي يبدي فيه مراجع الحسابات رأيا مقيدا في القوائم المالية محل الفحص، أما التقرير المعاكس فهو ذلك التقرير الذي يبدي فيه مراجع الحسابات رأيا سلبيا في القوائم المالية محل الفحص، أما تقرير التنحي عن إبداء الرأي، فهو ذلك التقرير الذي يقرر فيه مراجع الحسابات إمتناعه عن إبداء رأيه في القوائم المالية محل الفحص مع تقديم الأسباب التي منعته من ذلك.

المطلب الثاني: خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية

يقوم المراجع الخارجي بعدة خطوات رئيسية لتنفيذ المهمة وفيما يلي أهم هذه الخطوات:

أولا: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

سنوضح هذه الخطوة في الشكل التالي:

[1] - عبد الفتاح محمد الصحن، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 394.

الشكل رقم (1-1): خطوات الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

أ – أعمال أولية وإتصالات أولى مع المؤسسة	➢ التعرف على الوثائق المحاسبية. ➢ التنظيم المهني. ➢ عناصر المقارنة بين المؤسسات. ➢ حوار مع المسؤولين. ➢ زيارات ميدانية. ➢ التعرف على الوثائق الداخلية.
ب – إنطلاق الأعمال	➢ تكوين الملف الدائم. ➢ إعداد برنامج المراجعة الأولى.

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 68.

ثانيا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن تلخيص مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

أ – جمع الإجراءات	➢ إستعمال خرائط تتابع الوثائق ما بين المصانع. ➢ ملخصات إجراءات، ملخصات الأدلة الكبيرة.
ب – إختبارات التطابق (الفهم)	➢ تتبع بعض العمليات بهدف فهم النظام وحقيقته.
ج – تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية	➢ نقاط القوة والضعف.

د – إختبارات الإستمرارية	➢ إختبارات للتأكد من تطبيق نقاط القوة في الواقع.
هـ – تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية	➢ نقاط القوة في النظام. ➢ نقاط الضعف والقصور في النظام. ➢ النتائج المتحصل عليها.

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 67.

ثالثا: فحص الحسابات والقوائم المالية

الشكل التالي يوضح إجراءات فحص الحسابات والقوائم المالية:

الشكل رقم (1-3): إجراءات فحص الحسابات والقوائم المالية

أ – تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية	➢ إعادة النظر في برنامج المراجعة من خلال تخفيفه أو تدعيم البرنامج بإجراءات إضافية.
ب – إختبارات السريانية والتطابق	➢ إختبارات التطابق: ➢ إعادة النظر في المعلومة. ➢ مقارنة عن طريق العمليات الحسابية. ➢ إختبارات التطابق بواسطة المصادقات الخارجية. ➢ إختبارات التطابق بواسطة المشاهدة المادية.
ج – إنهاء عملية المراجعة	➢ فحص الأحداث ما بعد الميزانية. ➢ فحص تقديم القوائم المالية والمعلومات الإضافية. ➢ إعادة النظر في أوراق العمل. ➢ إصدار الرأي.

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص83.

المطلب الثالث: أوراق العمل

أولا: تعريف أوراق العمل[1]

قد تم تعريف أوراق العمل على أنها تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع، لإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات التي إتبعها، والنتائج التي توصل إليها، وبواسطتها يكون لدى المراجع الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير، والقرائن لمدى الفحص الذي قام به، والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص.

ثانيا: العلاقات بين أدلة المراجعة ومعايير المراجعة وإجراءات المراجعة

يمكن توضيح العلاقة بين أدلة المراجعة ومعايير المراجعة وإجراءات المراجعة في الشكل التالي:

[1] - محمد سمير الصبان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 179.

الشكل رقم (1-4): العلاقة بين أدلة المراجعة ومعايير المراجعة وإجراءاتها

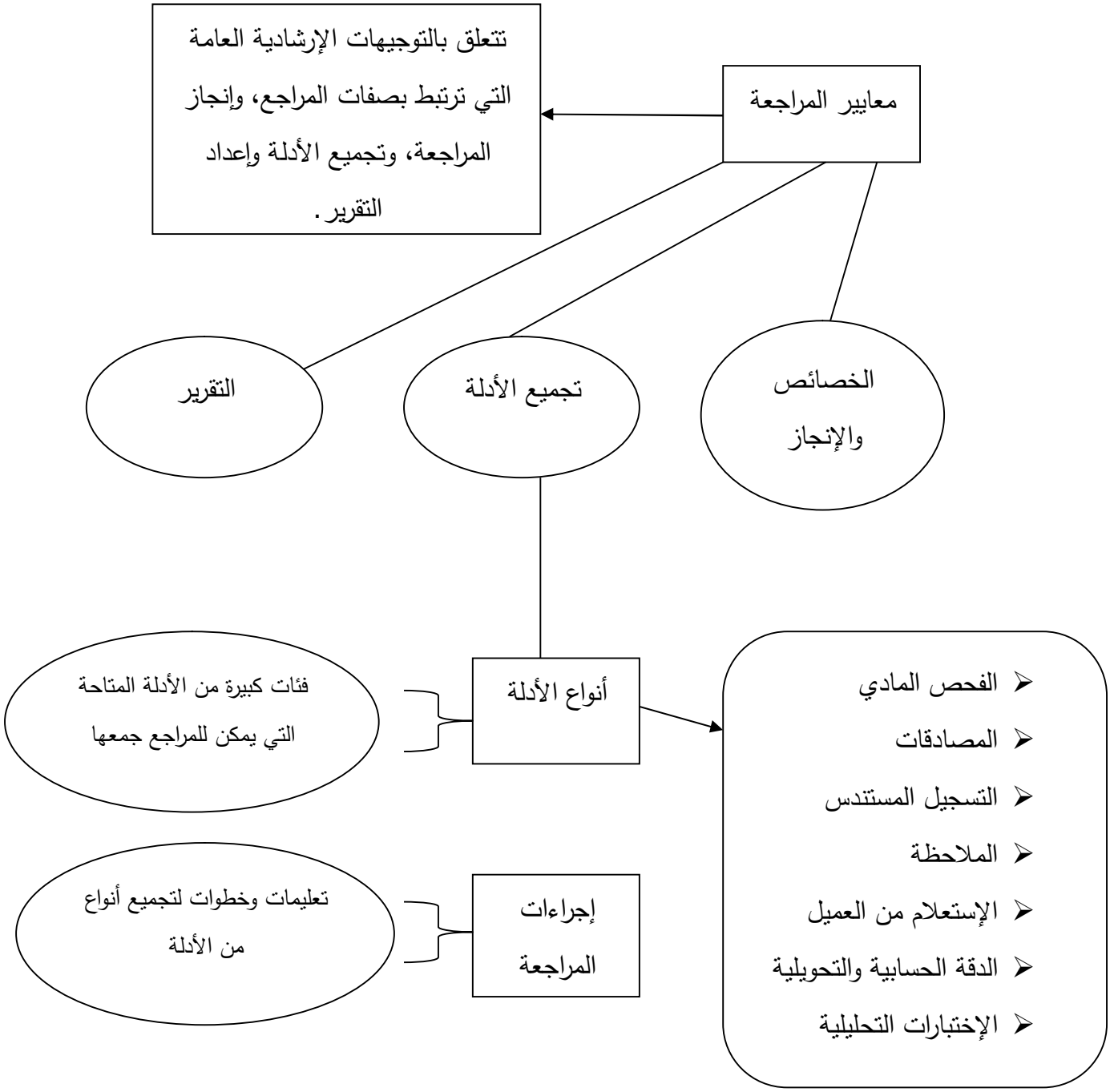

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن، المراجعة علما وعملا، دار الهدى للمطبوعات، مصر، ص 212.

خلاصة الفصل:

في ظل التغيرات الجديدة إثر الثورة الصناعية وإنفصال الملكية عن التسيير، أصبح من الضروري الإعتماد على شخص مستقل ومحايد، يقوم بفحص القوائم المالية للمؤسسة فحصا إنتقاديا، بهدف إبداء رأي فني محايد حول مصداقيتها، وهذا من أجل تلبية مختلف حاجيات مستخدمي هذه القوائم.

وللتعرف على مهنة المراجعة، تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم جوانبها النظرية وكذلك خطوات تنفيذها وفق معاييرها التي تلقي قبولا عاما، وهذا من أجل إبراز الدور الهام الذي تلعبه في النهوض بمصداقية القوائم المالية وإضفاء الثقة عليها.

الفصل الثاني

دور المراجعة الخارجية

في تقييم الأداء المالي

تمهيد

يحظى تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية وبالنسبة للمحللين، فهو يهدف إلى قياس مدى نجاح الشركة، وبالتالي فتقييم الأداء المالي لا بد منه خاصة بالنسبة لملاك الشركة والمسيرين وأصحاب المصالح، وذلك لزيادة فعالية قراراتهم وترشيد خططهم المستقبلية، وذلك من خلال الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة، ولا يمكن لعملية تقييم الأداء أن تأتي بثمارها إلا إذا تم ذلك وفقا لخطوات متعارف عليها وباستخدام الأدوات الصحيحة وهو ما سنقوم بإلقاء الضوء عليه في هذا الفصل من خلال التعرف على العناصر الآتية:

- **المبحث الأول**: عموميات حول الأداء المالي؛
- **المبحث الثاني**: مؤشرات وخطوات تقييم الأداء المالي؛
- **المبحث الثالث**: دور المراجعة في تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

يعتبر موضوع الأداء المالي موضوع بالغ الأهمية ومفهوم واسع النطاق يشغل بال الباحثين والمسيرين، حيث يعتبر حصيلة لإشتراك العديد من الجهود الإدارية والتسييرية والتشغيلية، ولا بد من دراسة نظرية للإحاطة بجوانبه، حيث سنركز في هذا المبحث على مفهوم الأداء المالي وأهميته والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات والركائز الأساسية للمؤسسات، نظرا لأهميته البالغة في توفير المعلومات الدقيقة، ومن الصعب إيجاد تعريف محدد للأداء المالي حيث تعددت المفاهيم حوله وسنحاول في هذا المطلب التطرق لمفهوم الأداء المالي.

أولا: مفهوم الأداء

إن مصطلح الأداء هو مصطلح قديم حيث توجد دراسات وأبحاث عديدة من الناحية النظرية والتطبيقية، لكن لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، بل تعددت التعاريف وإختلفت حول مفهوم الأداء لكونه مفهوم واسع، فقد ظهرت العديد من التعاريف أهمها:

التعريف الأول

يعرف الأداء على أنه « مستوى تحقيق الأهداف »[1]

التعريف الثاني

عرف Robert الأداء كما يلي: « أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، بالإستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكفاءة والفعالية. »[2]

[1] - A.burlaud,J.Y Eglem, Pmykita, **Dictionnaire de gestion**, edition Foucher, Paris, 1995, P 271.
[2] - Robert le Duff, **encyclopedie de la gestion et du management**, Paris, 1999, P 897.

التعريف الثالث

يعرف كل من Bromily و Miller الأداء بأنه « إنعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية وإستغلالها بكفائة وفعالية، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. » [1]

ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل للأداء وهو مدى قدرة المؤسسة في تحقيقها للأهداف التي خططت لها معتمدة على الموارد المتاحة.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

يمكن تعريف الأداء المالي للمؤسسة من خلال عرض جملة من التعاريف كما يلي:

التعريف الأول

الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[2]

من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل المؤسسة، وهذا يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

التعريف الثاني

يعرف laurence الأداء المالي على أنه عبارة عن ما تحققه الشركة من عائدات يلخصها سجل حسابي يستند إلى قياس السياسات والعمليات المرتبطة بالإطار المالي للشركة ضمن فترة زمنية معينة، وبالمقارنة مع شركات أخرى مشابهة.[3]

---

[1]- عداي الحسين فلاح حسين، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2000، ص 231.

[2] - عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AED خلال الفترة 2011/2006**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد السابع،2014، جامعة غرداية، ص 24.

[3] - أنس مصلح ذياب الطراونة، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 12.

التعريف الثالث

يرى codjia أن الأداء المالي مرتبط بالعائدات المالية للشركة، حيث ترد ضمن ملخص حسابي يعرض هذه العائدات بصورة تفصيلية، حيث يتم عرض حجم الإيرادات والمصروفات والربح أو الخسارة.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن الخروج بتعريف شامل وهو أن الأداء المالي عبارة عن مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المالية المسطرة ومدى تحقيقها للعائدات أثناء تنفيذها للخطط الموضوعة مسبقا.

ثالثا: أهمية وأغراض التقييم المالي

- يوفر الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، كما أن النجاح هو مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء والإستمرار في العمل؛[2]
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛[3]
- يساعد تقييم الأداء على إظهار التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمؤسسات المماثلة؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها؛
- يهدف إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.[4]

---

[1] - نفس المرجع، ص12.

[2] - حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص 92-93.

[3] - نفس المرجع، ص 92.

[4] - نفس المرجع، ص 93.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي[1]

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وإقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة للشركات وإستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث إن الأداء يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمرين من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات وإختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة؛
- تقييم سيولة الشركة؛

[1] - محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010، ص 46–48.

- تقييم تطور نشاط الشركة؛
- تقييم مديونية الشركة؛
- تقييم تطور توزيعات الشركة؛
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالإلتزامات، أما الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى إعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد إقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

عند قيام المؤسسة الإقتصادية بأنشطتها تصادف عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي مما يتحتم على المسيرين والقائمين على البحث عن هذه العوامل التي تأثر على الأداء المالي للشركة للتحكم بها وبالتالي التحكم في الأداء المالي، ومن خلال هذا المطلب سنركز على هته العوامل ونذكرها فيما يلي:[1]

أولا: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الإتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية ويقصد بها الوظائف الإدارية في الشركات، أما التمايز الرأسي فيقصد به المستويات الإدارية في الشركات، أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والإنتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى

[1] - نفس المرجع، ص 48.

تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات إتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ثانيا: المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية إتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين بمهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالأداء، وأما إتخاذ القرار فهو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لإتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توحيد الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفائته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثا: التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالإحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الإستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا وإستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعا: الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد حجم المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحد الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء هي علاقة طردية.

خامسا: التضخم

في فترة التضخم تظهر المؤسسة التي تحقق أرباحا أقل توزع أرباحا على الأسهم أقل، مما يؤدي بوضوح إلى إنخفاض في القيمة السوقية للسهم الخاص بالمؤسسة.

كما أن إرتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تآكل دقة وسلامة المقاييس والإجراءات التقليدية للأداء بحيث تظهر مقلوبة، فنجد في فترة التضخم أن النمو في النتيجة الخاصة بالمؤسسة تكون خادعة بسبب أن جزءا كبيرا من الربح ناتج عن التضخم، كما يمكن القول أن التضخم يؤدي لتخفيض الربحية للمؤسسة بسبب الزيادة في إحتياجات تمويل رأس المال العامل وبسبب الخسارة في قيم العناصر النقدية والسائلة.[1]

بالإضافة إلى وجود عوامل داخلية والتي تؤثر على الأداء المالي نذكر منها ما يلي:[2]

سادسا: العوامل الخارجية

- ❖ منافسة الشركات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط؛
- ❖ القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على الشركات؛

[1] - السعيد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال: التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2000، ص 379– 383.

[2] - أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، www.kotobarabia.com ، آخر إطلاع بتاريخ 2018/04/17 22H35، ص 155.

- ❖ الحالة الإقتصادية والسياسات المالية للدولة؛
- ❖ درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية الشركة.

ونشير بالذكر أن هناك صعوبة تواجه إدارة الشركة للتحكم في هذه العوامل الخارجية، فإن أقصى ما تستطيعه الشركة هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية، ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك الشركة المتوقع وذلك لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

المبحث الثاني: مؤشرات وخطوات تقييم الأداء المالي

إن التقييم الجيد للأداء المالي لا يمكن أن يكون إلا بإتباع الخطوات المحددة وإستخدام مؤشرات معينة وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

تهتم كل شركة بتقييم الأداء المالي ويتم ذلك من خلال أساليب معينة، بهدف التعرف على الكفاءة المالية للمؤسسة وبغرض التعرف على أوجه التطور في الأداء، ويقدم تقييم الأداء معلومات حول مستوى الأداء وهو يمثل الأساس في عملية التخطيط، إذ أن المعلومات الناتجة عن تقييم الأداء تعطي مؤشرات حول كفاءة عمل الشركة، ومعرفة إحتياجاتها المستقبلية.[1]

أولا: مفهوم تقييم الأداء

تقييم الأداء هو { مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها بهدف تبيان مدى إنسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.[2]

كما يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة إستخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة وبالتالي يمكن القول أن عملية تقييم الأداء هي عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع

---

[1] - عقيلي عمر وصفي، **إدارة الموارد البشرية: بعد إستراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2005، ص 376.

[2] - محمد عبادي، سليم حمود، **إستخدام المؤشرا ت الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة: 10 – 11 /2009/11، ص 04.

والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل من هذه المراحل.[1]

وبالتالي يمكن القول أن تقييم الأداء هو مقارنة بين النتائج المحققة والنتائج المخطط لها والتي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي

تعددت التعاريف وتنوعت حول مفهوم الأداء المالي وقد إخترنا في ما يلي أنسبها وأكثرها توضيحا لماهيته.

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه { تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة }.[2]

وأيضا يعرف الأداء المالي على أنه: تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة ولا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الإقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الإقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.[3]

كما يعرف أيضا بأنه: { مفهوم يشير إلى نشاط مستمر يهدف إلى التعرف على مستويات التنفيذ التي قامت بها المؤسسة خلال فترة محددة ومقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المرسومة سلفا ومعرفة

---

[1] - أبو الفتوح على فضاله، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1994، ص 23.

[2] - السعيد فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] - Amand thausron, **évaluation des entreprises : Technique de gestion**, édition économica, paris, 2005, p23.

الإنحرافات إن وجدت وتحديد أسبابها بغرض تعضيد أسباب الإنحرافات الإيجابية ومعالجة أسباب الإنحرافات السلبية مستقبلا }.[1]

وبالتالي يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو إجراء تشخيص للوضع المالي للمؤسسة بالإعتماد على تحليل القوائم المالية من ميزانية وجدول حسابات النتائج بغرض معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

لا بد لعملية تقييم الأداء المالي أن تمر بخطوات ممنهجة وتتمثل هذه الخطوات في:[2]

أولا: جمع المعلومات

تتمثل الخطوة الأولى في جمع كل المعلومات المتاحة عن الشركة والمنتجات والأسواق ومنافسيها سواء من البيانات العامة مثل البيانات المالية المنشورة، التقارير الإدارية، والمقالات الصحفية ... أو من خلال دراسات القطاع وملاحظات المحللين الماليين، وعادة ما يتم إستكمال هذه المرحلة من المعرفة العامة بالمؤسسة بإجراء مقابلات مع الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، وكذلك زيارات ميدانية على أرض الواقع.

ثانيا: إجراء تشخيص إقتصادي

يتم إستخدام التحليل الإقتصادي في المقام الأول بهدف فهم نموذج الأعمال للشركة أو المجموعة من نقطة بعد إستراتيجي ومالي، ويتيح التحليل الإستراتيجي إلقاء نظرة على الوضع التنافسي للشركة والفرصة المتاحة في السوق، وتمييز نقاط قوتها وضعفها، والتحليل المالي للتعرف على محددات الأداء الإقتصادي والمالي للشركة على المدى الطويل، وتحليل هيكل التمويل وتقييم قوته المالية.

[1] - عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، **دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية على شركات الإتصالات اليمنية**، مجلة جامعة الناصر، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص 164.

[2] - Palard Jean Etienne , Frank Imbert , **guide pratique de l'évaluation d'entreprise** , groupe Eyrolles , 2013, p 77–79.

ثالثا: إختيار طريقة التقييم الصحيحة

يتم خلال هذه المرحلة تحديد الطريقة التي سيتم إستخدامها في تقييم الأداء، ويتوقف إختيار أسلوب معين على عدة عوامل: خصائص الشركة، وأهداف المشترين وأفق الإستثمار، كما يعتمد هذا الخيار أيضا على توافر البيانات أو ظروف السوق في وقت التقييم.

رابعا: وضع خطة عمل

من الناحية النظرية فإن أسلوب الإكتوارية عادة ما يكون هو الأنسب لأنه يفترض أن قيمة الشركة تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطتها، ولكن هذا الأسلوب يتطلب خطة عمل لتطوير وتقييم كمية من إمكانيات التفاعل في حالة من الإندماج مع مجموعة أخرى، وتستند خطة العمل على عدد من الإفتراضات المتعلقة بالتغيرات في التدفق النقدي، زيادة إحتياجات رأس المال العامل أو الإنفاق الإستثماري.

خامسا: تحديد الإفتراضات ومحددات التقييم

يتم خلال هذه المرحلة وضع الإفتراضات أو المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء، وتتوقف هذه المعايير حسب نوع الأداء المقيم.

سادسا: بناء مجموعة القيم وحصر القيمة

خلال هذه المرحلة يسعى المقيم أو المحلل لبناء مجموعة من القيم من خلال تحديد قيم الحد الأدنى والحد الأقصى للعنصر المراد تقييمه.

سابعا: تحديد النتائج والإنحرافات والمسؤوليات

بعد تحديد القيم وحصرها يتم التعرف على القيم التي لا تتوافق والمعايير الموضوعة وتحديد حجم إنحرافها عن المعيار وتحديد المسؤول عن وقوع هذه الإنحرافات.

شكل رقم (2-1) : خطوات تقييم الأداء المالي

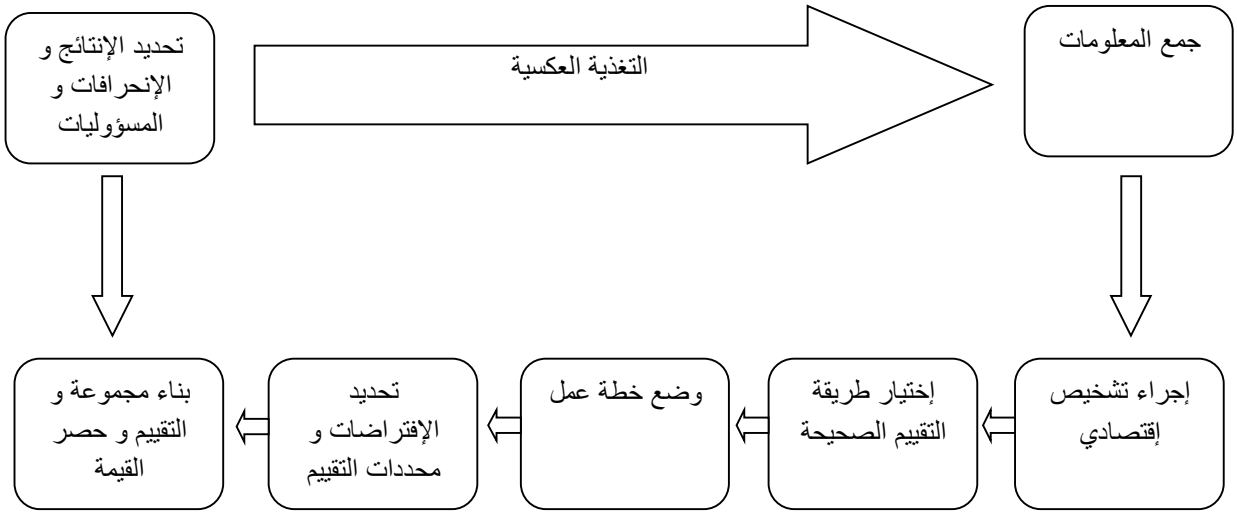

المصدر: نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية و بنوك، شعبة علوم إقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص 74.

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي

يوجد العديد من المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي وتختلف من مؤسسة لأخرى ومن قطاع لآخر، وحاولنا في هذا المطلب التطرق إلى أكثرها إستخداما وأكثرها تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: النسب المالية

النسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية، وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.[1]

[1] - عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2009، ص 51.

كما تعرف النسب المالية بأنها { علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في إشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين }[1]

كما أن أسلوب النسب المالية يعتبر من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.[2]

1 – نسب السيولة

إن سيولة المؤسسة تعني قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها في الوقت المحدد للوفاء وحسب السير الطبيعي للأمور أي دون أن تحتاج لأن تقترض أو تبيع موجودات غير معدة أصلا للبيع لكي تسدد إلتزاماتها.[3]

ويقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل { الخصوم المتداولة } مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا { الأصول المتداولة }، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة إئتمان قصير الأجل.[4]

أ – نسبة السيولة العامة[5]

تقيس هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون القصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الموجودات المتداولة / الديون قصيرة الأجل

---

[1] - محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص 231.

[2] - نفس المرجع، **ص 231.**

[3] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 102**.**

[4] - منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، جامعة طنطا، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، 2003، ص 74.

[5] - يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الإقتصادية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، 2012، ص 93-94.

فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة من تغطية ديونها القصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي أن رأس المال العامل سالب وهذا يغير الوضعية المالية السيئة للمؤسسة.

أما إذا كانت هذه النسبة تساوي 1 فهذا يعني أن رأس المال العامل معدوم أي وضعية مالية متوازنة وبالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بالموجودات المتداولة.

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 فهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها قادرة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي أن رأس المال العامل موجب.

ب – نسبة السيولة السريعة[1]

تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = { الأصول المتداولة – المخزون } / الديون القصيرة الأجل

وقد تم إستبعاد المخزون من هذه النسبة بإعتباره يمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة وبالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتحول إلى نقدية .

ويجب أن تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة حيث حدد لها حد أدنى ب 0.3 وحد أقصى 0.5 وهو حد الضمان.

يفضل الدائنون والمقرضون أن تكون نتيجة نسبة السيولة السريعة 1 : 1 بما يعني أن هناك قدرة للوحدة الإقتصادية على سداد وتغطية إلتزاماتها القصيرة الأجل باستخدام موجوداتها القصيرة الأجل ضمن الفترة المالية الواحدة.[2]

[1] - نفس المرجع، ص95.

[2] - قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 102.

ج – نسبة السيولة الجاهزة[1]

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لإلتزاماتها القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة فقط، أي بدون اللجوء إلى المخزونات والحقوق، ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة الآتية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل

2 - نسب الربحية

وهي مجموعة من النسب التي تقيس ربحية المؤسسة وكفائتها التشغيلية، والربحية هي المحصلة النهائية للسياسات والقرارات التي إتخذها المدير المالي، والمعلومات المتحصلة من إستخراج نسبة الربحية تعرفنا بالكيفية التي عملت بها المؤسسة خلال السنة المنتهية.[2]

كما أنها تبين مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأرباح المطلوبة.[3]

ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ – العائد على المبيعات[4]

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المبيعات التي حققتها المؤسسة في تحقيق إجمالي الأرباح[5]

العائد على المبيعات = { صافي الربح بعد الضريبة * 100 } / صافي المبيعات

هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المؤسسة، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المؤسسة كلما كان معبرا عن أداء جيد للمؤسسة، أما إذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف

---

[1] - Jack Fourget , **analyse financière, edition d'organisation**, paris, 2005, p 102.

[2] - عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، دار الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، صنعاء، 2013، ص 181.

[3] - حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل: التحليل المالي ودراسة صافي رأس المال العامل أساسيات الإستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية**، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2005، ص 117.

[4] - علي خلف عبد الله، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 79.

[5] - قاسم محسن الحبيطي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

البيع والتوزيع أو تكاليف العرضية أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

ب – العائد على إجمالي الأصول[1]

العائد على إجمالي الأصول = { صافي الربح بعد الضريبة * 100 } / متوسط إجمالي الأصول

يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الأصول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعا سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المؤسسة كلما كان أداء المؤسسة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة.

ج – العائد على حقوق الملكية[2]

يقيس هذا المعدل مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة إستغلال أموال المالكين وعدم الإعتماد على الديون والقروض طويلة الأجل.

معدل العائد على حقوق الملكية = { صافي الربح / حقوق الملكية } * 100

تمثل حقوق الملكية ما يمتلكه المالكون من أسهم إضافية إلى الأرباح الغير موزعة والإحتياطات

وكلما إرتفع معدل العائد على حقوق الملكية كلما دل على مدى قدرة وكفاءة المؤسسة في إستغلال أموال المالكين وتحقيق الأرباح.

د – نسبة مجمل ربح العمليات[3]

نسبة مجمل ربح العمليات = { مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات } * 100

أو

نسبة مجمل ربح العمليات = {{ صافي المبيعات – تكلفة المبيعات } / صافي المبيعات } * 100

---

[1] - علي خلف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] - قاسم محسن الحبيطي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] - علي خلف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

هذه النسبة تستخدم لمعرفة كفائة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه التكاليف.

هـ – هامش ربح التشغيل { قبل الفوائد و الضرائب }[1]

هامش ربح التشغيل = { صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب / صافي المبيعات } * 100

تستخدم هذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل لأن الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد أو الضريبة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من أجل معرفة إتجاهات المصروفات ومن ثم تحديد الخلل ومعالجته ويعد هذا الإجراء ضروري كأحد إجراءات الرقابة وتقويم الأداء.

و – هامش الربح قبل و بعد الضريبة[2]

هامش الربح قبل الضريبة = { الأرباح قبل الضريبة / صافي المبيعات } * 100

هامش الربح بعد الضريبة = { الأرباح بعد الضريبة / صافي المبيعات } * 100

هذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية.

3– نسب النشاط { نسب الأداء }

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة للشركة { مدى فاعلية إستخدام الأصول }، وتهتم هذه النسب بتحليل إستخدام الموارد المتاحة للشركة بصورة إجمالية من جهة كما تستخدم لتحليل كفاءة إستخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى.[3]

أ – معدل دوران المخزون[4]

معدل دوران المخزون = المبيعات / متوسط المخزون

---

[1] - علي خلف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] - علي خلف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] - عليان الشريف، رشاد العصار، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 200.

[4] - سمير محمد عبد العزيز، **إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص 243.

تبين هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات، وكلما كان هذا المعدل منخفضا فذلك قد يعني أن المؤسسة تحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة وغير المطلوبة، وخطورة هذا الأمر تكمن في ظهور مشكلة أخرى في التحليل المالي، حيث أن زيادة رقم المخزون يؤدي إلى إرتفاع رقم الأصول المتداولة وهو المؤشر العام لدرجة سيولة المؤسسة يصبح في هذه الحالة مؤشرا مضللا وقد يعكس إنخفاض هذا المعدل حالة إنعدام فاعلية أساليب الرقابة على المخزون بالمؤسسة.

ومن جهة أخرى فإن زيادة هذا المعدل تعني زيادة نشاط الشركة ولكن يجب أن يأخذ هذا الأمر بإحتراس خاصة إذا ما كان مرتفعا بدرجة غير طبيعية عن متوسط معدل الصناعة فقد يكون مؤشرا لفقدان المؤسسة للكثير من فرص البيع نتيجة العجز في كمية المخزون.

ب – معدل دوران الحسابات المدينة[1]

وتسمى أيضا معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل، ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي، تسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المؤسسة لتحصل بعدها على ثمن البضاعة المباعة ويمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 على إعتبار أن عدد أيام السنة هو 360 يوما.

إن الهدف من هذا المعدل هو قياس سيولة الذمم أي مقدرة المشروع على تحصيل ذممه من الحسابات المدينة وأوراق القبض، وبصورة عامة فإن أداء المؤسسة هو الأفضل كلما كانت فترة التحصيل الأقصر، وكلما كانت طويلة فإن ذلك يدل على أداء المؤسسة السيئ من حيث السيولة والربحية.

ويمكن إيجاد متوسط فترة التحصيل كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = { الذمم * 360 } / المبيعات الآجلة

ويمكن إيجاد معدل دوران الذمم المالية كما يلي:

معدل دوران الذمم = المبيعات الآجلة / متوسط الذمم

[1] - خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 71-72.

ج – معدل دوران إجمالي الموجودات[1]

معدل دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول

تبين هذه النسبة مدى فعالية المؤسسة في إستخدام جميع الموارد المتاحة، لذلك يستوجب وجود توازن بين المبيعات وحجم إستثمارات المؤسسة في الموجودات { الثابتة و المتداولة }. ولكي تكون النسبة مقبولة يجب على المؤسسة إتباع سياسة تؤدي لزيادة المبيعات أو التخلص من بعض الموجودات كوسيلة لتقليص إستثماراتها بالموجودات.

فعلى إفتراض أن معدل الصناعة 3.5 فهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها لخلق ذلك الحجم من المبيعات، وإن حصل ذلك فيعني عدم إستغلال المؤسسة لطاقتها الإنتاجية بالكامل وهذه النسبة توضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المؤسسة إلى مبيعات.

د – معدل دوران الأصول العامة { معدل دوران الأصول المتداولة }[2]

معدل دوران الأصول العامة = المبيعات / الأصول العامة { معدل دوران مجموع الأصول }

يشير هذا المعدل لمدى إستغلال أصول المؤسسة في أنشطتها التشغيلية، وتعتبر هذه النسبة أفضل من النسبة السابقة إذا كانت هناك أصول معطلة، وفي حالة وجود أصول معطلة فإن معدل دوران الأصول العاملة يكون هو نفسه معدل دوران مجموع الأصول.

هـ – معدل دوران الموجودات الثابتة[3]

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / صافي الأصول الثابتة

وهذه النسبة توضح درجة كفاءة المؤسسة في إستخدام الموجودات الثابتة في عملياتها الإنتاجية الجارية. وإرتفاع هذه النسبة يعني الإستخدام الجيد للطاقة الإنتاجية المتاحة وإنخفاض هذه النسبة يعني فقدان التوازن ما بين حجم الإستثمارات في الموجودات الثابتة للمؤسسة وبين مبيعاتها. ويلاحظ إستخدام صافي الأصول الثابتة لإستخراج هذه النسبة.

---

[1] - نفس المرجع، ص 73.

[2] - نفس المرجع، ص 73-74.

[3] - نفس المرجع، ص 74.

4 – نسب المديونية

هذه النسب تقوم بتعريف مصادر التمويل التي إعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطة هذه المجموعة من النسب تعريف الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية.[1]

ومن أهم نسب المديونية ما يلي:

أ – نسبة الديون إلى حقوق المساهمين[2]

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / مجموع حقوق الملكية

توازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين، إذ كلما إرتفعت هذه النسبة زادت إحتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين، ويعبر إنخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين وعن وجود قدرة كامنة على الإقتراض لدى المؤسسة.

ب – نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول[3]

نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، ويترتب على إنخفاض هذه النسبة إنخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، ويفضل الدائنون إنخفاض هذه النسبة لأنها كلما إنخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم، في حين يفضل المالكون زيادة تلك النسبة لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم.

---

[1] - مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006، ص 332.

[2] - نفس المرجع، ص 332.

[3] - نفس المرجع، ص 332-333.

ج – نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية[1]

نسبة الديون القصيرة إلى حقوق الملكية = الديون قصيرة الأجل / حقوق الملكية

إرتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67 بالمئة قد يكون مؤشرا بإقتراب الخطر، ومؤشرا على إضطرار المؤسسة إلى زيادة الإعتماد على المصادر القصيرة الأجل عوضا عن المصادر الطويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.

د – نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة[2]

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية / مجموع الأصول

توضح هذه النسبة مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية في إقتناء الأصول الثابتة.

إن الحصول على مؤشر عال من هذه النسبة يبين وضعا ماليا جيدا للمؤسسة، حيث يعكس ذلك إعتمادا كبيرا على مصادر التمويل الداخلية في إقتناء الأصول الثابتة مما يعني من جهة أخرى إمكانية منح هذه المؤسسات قروضا بضمان أصولها الثابتة، حيث تشكل هذه الأصول أحد أهم ضمانات المقرضين.

ثانيا: تقييم الأداء المالي بإستخدام التوازنات المالية

يتم تقييم الأداء المالي بإستخدام التوازنات المالية وذلك عن طريق إستعمال وإعتماد مؤشرات مالية للكشف عن توازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة في المؤسسة وتتمثل مؤشرات التوازن المالي في:

---

[1] - نفس المرجع، ص 333.

[2] - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006، ص 137.

1 – رأس المال العامل[1]

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها، وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم.

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:

في الأجل الطويل:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

في الأجل القصير:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وعلى العموم هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل هي:[2]

- **رأس المال العامل موجب**: هي الحالة المفضلة وتعني أن الأصول غير الجارية الثابتة ممولة بالموارد الدائمة والفائض يستعمل في تمويل الأصول الجارية أي المتداولة.
- **رأس المال العامل يساوي 0**: هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها الجارية المتداولة من مواردها الجارية أو قصيرة الأجل وهو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى وهذا لا يمكن أن يطول لكون دورة الإستغلال غير مستقرة.

[1] - مبارك لسلوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 31-32.

[2] - سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2015، ص 24.

❖ **رأس المال العامل سالب:** يعني أن الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول غير الجارية، لذا سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات أي عدم توفر السيولة اللازمة مما يدل على ضعفها المالي.

الشكل رقم(2-2): رأس المال العامل

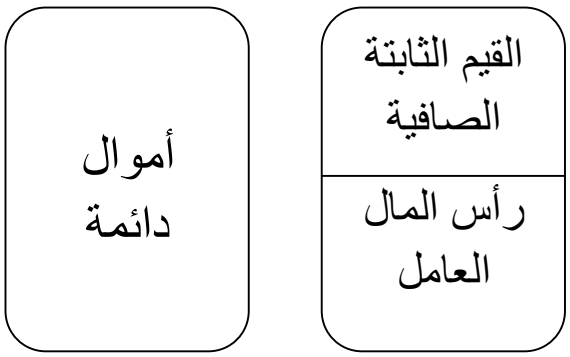

المصدر: غول فرحات، الوجيز في إقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 137.

2 – الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي[1]

يعرف إحتياج رأس المال العامل بأنه المقدار الفعلي الذي تحتاجه المؤسسة من رأس المال العامل من أجل مواجهة إحتياج السيولة عند حلول مواعيد إستحقاق الديون قصيرة الأجل لضمان السير العادي لدورة الإستغلال.

ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

الإحتياج في رأس المال العامل = الإستخدامات المتداولة للإستغلال وخارج الإستغلال – الديون قصيرة الأجل للإستغلال

يمكن لإحتياج رأس المال العامل أن يأخذ عدة حالات هي:[2]

➢ **الإحتياج لرأس المال العامل موجب:** يعني ذلك عدم قيام المؤسسة بتغطية إحتياجاتها الدورية بموارد دورتها العادية الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى موارد مالية أخرى، مما إستوجب عليها

[1] - محمود جلال أحمد، **إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات**: بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، 2009، ص 69.

[2] - هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 136.

اللجوء إلى موارد تكون مدتها أطول من الدورة الإستغلالبية أو تلجأ إلى رأس المال العامل إذا كان كافيا.

- **الإحتياج لرأس المال العامل سالب:** يعني تغطية إستخدامات المؤسسة الدورية بموارد دورية وبالتالي هناك فائض في الأموال، ومنه المؤسسة لا تحتاج إلى موارد تزيد مدتها عن سنة ومنه هناك فائض يمثل رأس المال العامل وهذا الفائض يعتبر نقدية مجمدة.

الشكل رقم(2-3): إحتاجات رأس المال العامل

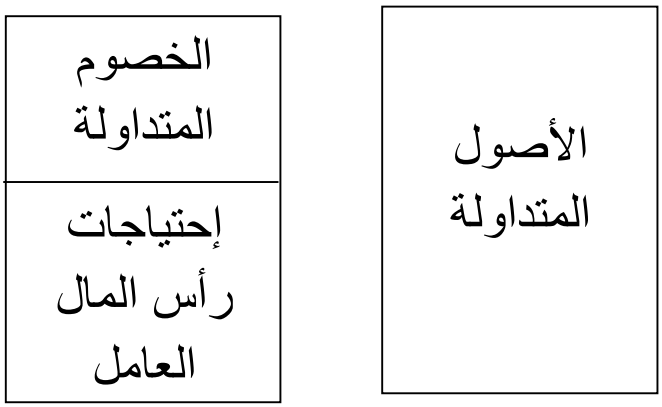

المصدر: غول فرحات، الوجيز في إقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 137.

3 – الخزينة

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فورا. والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل

[1] - مليكة زغيب، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 53.

وتأخذ ثلاث حالات:[1]

- **الخزينة موجبة:** هناك فائض يضم إلى الخزينة، وينبغي على المؤسسة إستعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى إستثمارات.
- **الخزينة سالبة**: يعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من إحتياجات الدورة والمؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الإستغلال فتلجأ إلى الإقتراض قصير الأجل.
- **الخزينة معدومة:** أي لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود إحتياجات في نفس الوقت.

يتحقق التوازن المالي بتوفر الشروط التالية:[2]

- ✓ رأس المال العامل موجب: ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الإستخدامات المستقرة إعتمادا على الموارد الدائمة.
- ✓ أن يغطي رأس المال العامل الإحتياج في رأس المال العامل.
- ✓ خزينة صافية موجبة: وهو تحصيل حاصل، وعندها تتمكن المؤسسة من تسديد قروض الخزينة بإستخدام إستخدامات الخزينة { النقديات }.

المبحث الثالث: دور المراجعة في تقييم الأداء المالي

إن عملية المراجعة الخارجية تخدم عدة أطراف بأغراضهم المختلفة فهي تعتبر بمثابة ضمان إضافي لمراقبة جودة المعلومات ومن ثم تقليل الخطر، وعلى أساس هذا سنتحدث في هذا المبحث عن مفهوم نظام المعلومات المالي ودور المراجعة في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي ومكوناته

يعتبر نظام المعلومات المالي ومكوناته نقطة مهمة ومفهوم بالغ الأهمية نوضحه فيما يلي:

---

[1] - ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 53.

[2] - يوسف قريشي، **التسيير المالي: الإدارة المالية: أجوبة تمارين وحلول: الجزء الثاني**، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 64.

أولا: تعريف نظام المعلومات

يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه: ذلك النظام الذي يعني بجمع المعلومات وتوجيهها وتحليلها وإستلامها وتخزينها وإسترجاعها وإستخدامها في المؤسسة.[1]

كما يعرف على أنه: مجموعة من العناصر البشرية والآلية لجمع وتشغيل ومعالجة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة بقصد تحويلها إلى معلومات مفيدة تساعد إدارة المؤسسة المعنية في أعمال التخطيط والرقابة وصناعة القرارات.[2]

ثانيا: تعريف نظام المعلومات المالي[3]

تعد نظم المعلومات المالية من أهم النظم الفرعية التي تتكون منها نظم المعلومات الإدارية، وقد تم تعريف هذه النظم من زوايا مختلفة، وفي ما يلي عرض مبسط لبعض هذه المفاهيم الخاص بنظم المعلومات المالية وهي كالتالي:

نظام فرعي للمعلومات الإدارية الذي يختص بتحديد إحتياجات متخذي القرارات سواء في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة المالية من البيانات والمعلومات المالية.

نظام للمعلومات يقوم بتجميع وتشغيل وتخزين البيانات بهدف إنتاج التقارير الرسمية.

نظام فرعي داخل المنظمة، يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار محدد، وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقا للقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة وفئات أخرى خارجية في إتخاذ القرارات.

ثالثا: مكونات نظام المعلومات المالي

يتكون نظام المعلومات المالي من:

---

[1] - فرحات غول، **الوجيز في إقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 175.

[2] - نفس المرجع، ص 175.

[3] - عبد الفتاح إبراهيم زريبة، فتحي أحمد الشيباني، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، مؤسسة الوراق للنشر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 179.

1 – المدخلات

مدخلات نظام المعلومات المالي يتكون من أنظمة فرعية تتمثل في:[1]

- نظام المعلومات المحاسبية: يقوم بتدقيق حسابات القبض والدفع والحسابات العامة.
- نظام المراجعة الداخلية: يقوم بتدقيق السجلات المحاسبية للتأكد من دقتها.
- نظام التنبؤات المالية: يتم من خلاله الحصول على التوقعات بعيدة المدى التي تساعد في التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة.
- نظام إدارة الأرصدة المالية: يهتم بإدارة تدفقات الأموال من وإلى المؤسسة.
- نظام الرقابة المالية: يقوم بإعداد ميزانية التشغيل وتوفير معلومات التغذية العكسية للمديرين لتمكينهم من ضبط النفقات الفعلية ومقارنتها مع الميزانية المخصصة.

2 – العمليات

❖ **تجميع البيانات**:[2]

تشمل عدة خطوات منها: إستخلاص البيانات لإدخالها إلى النظام ثم يتم قيد البيانات على مستند ويتم التحقق من صحة هذه البيانات ثم تبويبها في مجموعات.

❖ **تشغيل البيانات**:[3]

أي تنفيذ مجموعة من الإجراءات الأساسية على مدخلات نظام المعلومات المالية المتمثلة في البيانات الخام لتحويلها إلى منتج نهائي للنظام وهو المعلومات.

---

[1] - نجم عبد الله الحميدي وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 90.

[2] - ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، دون طبعة، مصر، 2008، ص 15.

[3] - صباح رحيمة محسن وآخرون، **نظم المعلومات المالية: أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2011، ص 183.

❖ **إدارة البيانات:**[1]

نظرا لأنه لا يتم تشغيل البيانات فور تجميعها لدى يتم تخزينها وتحديثها وصيانتها حتى تكون متاحة وقت الحاجة.

❖ **رقابة وحماية البيانات:**

يقصد بها حراسة البيانات وحمايتها بإعتبارها إحدى موارد المنظمة والتأكد من أن البيانات التي يتم حفظها بيانات صحيحة كاملة.

❖ **إنتاج المعلومات:**

هي الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المالية وتهدف إلى توصيل المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات.

3 – المخرجات

يوفر نظام المعلومات المالي معلومات دقيقة وشاملة عن كل ما يتعلق بأنشطة وعمليات المؤسسة وبصورة خاصة الوضع المالي، الأرباح والخسائر، معلومات حول الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية معلومات حول إستثمارات البنك وكل ما تحتاجه الإدارة من معلومات مالية.[2]

تترجم مخرجات نظام المعلومات المالي ما يلي:[3]

- تقارير معلوماتية حول ميزانية المؤسسة؛
- تقارير معلوماتية خاصة بتحليل القوائم المالية؛
- تقارير الإستثمار وخاصة الإستثمارات الرأسمالية؛
- تقارير حول نتائج عمليات التدقيق الداخلي والخارجي؛
- تقارير معلومات لدعم قرارات محفظة الإستثمار ؛

---

[1] - نفس المرجع، ص 183.

[2] - سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، دون طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 68.

[3] - عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، دون طبعة،الأردن، 1998، ص 85.

- تقارير تخطيطية للتمويل والإقتراض.

رابعا: أهداف نظام المعلومات المالي

تهدف نظم المعلومات المالية لتوفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية والمفيدة في عمليات إتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط ورقابة عمليات المنظمة بما يحقق أهدافها وهناك العديد من الأهداف لنظم المعلومات المالية تتمثل في:[1]

- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لدراسة تكاليف المخرجات ومقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف التقديرية، وتقديم هذه التقارير إلى الإدارة؛
- توفير البيانات والمعلومات المالية لدراسة المدخلات والمخرجات والإيرادات والمصاريف، والوقوف على المركز المالي للمنظمة، وتقديم هذه التقارير إلى الإدارة لرسم سياسات التمويل في المؤسسة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطط الإستثمارية المتمثلة في الأصول الثابتة والمتداولة؛
- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لدراسة الربح ومستوياته، وتحديد معدلات أداء المنظمة خلال فترة زمنية معينة؛
- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية المعبرة عن نتائج أعمال المنظمة خلال فترة زمنية معينة، فضلا عن التقارير المالية الخاصة بالموازنات والخطط المالية للمنظمة.

توفير البيانات والمعلومات المالية الضرورية كمدخلات أساسية لصنع القرارات المالية مثل:

- قبول أو رفض المشروعات الإستثمارية الجديدة؛
- تحديد أنسب الطرق لتمويل المشروعات الإستثمارية؛
- تحديد مصادر وهيكل التمويل المناسب؛
- تحديد إحتياجات المنظمة النقدية؛
- إستثمار الفائض من النقدية؛
- تحديد كمية رأس المال العامل لتشغيل الأصول الثابتة.

[1] - مصطفى يوسف كافي، **نظم المعلومات المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 54-55.

خامسا: خصائص المعلومة المالية

تتميز المعلومة المالية بعدة خصائص نذكرها فيما يلي:

1 – شفافية المعلومة المالية

يقصد بها عدم ترك أي أمر من البيانات والمعلومات خفيا عن المستخدم النهائي للقوائم المالية والتقارير الإدارية.

وأيضا هي الإفصاح العام عن معلومات موثوقة تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للشركة وإنجازاتها وأنشطتها ومخاطرها.[1]

2 – موثوقية المعلومة

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات، وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير.

فالموثوقية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية هي: خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.[2]

3 – مصداقية المعلومة

يقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، أي ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام من جهة والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام من جهة أخرى، بمعنى آخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل.

فعندما تبين التقارير المالية الواقع الإقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية فإن هذه التقارير تكون صادقة في التعبير.[3]

---

[1] - سلطان حسن محمد الحالمي، **قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية دراسة تحليلية**، مجلة جامعة الجزيرة، المجلد الأول – العدد الأول – جانفي 2018، ص 203.

[2] - مصطفى يوسف سبسبي، دور **المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على عدد من شركات لقطاع الخاص**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، ص 15.

[3] - نفس المرجع، ص 15.

4 – القابلية للمقارنة

يقصد بها إمكانية مقارنة معلومات لعدة سنوات لنفس المؤسسة، في هذه الحالة من الضروري وضع نتائج لعدة سنوات على القوائم المالية، وتهدف هذه العملية لمعرفة مدى تطور أو تراجع الحالة المالية للمؤسسة.[1]

يقصد بها إستخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الإقتصادي حتى يتيح لمستخدميها إتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فعالية إتخاذ القرار.

فالمعلومات المالية الخاصة بمؤسسة إقتصادية معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات الأخرى، لذلك فخاصية القابلية للمقارنة تعني أن المعلومات المالية تصبح أكثر فائدة لمستخدميها عندما يتم عرضها بالشكل الذي سيجعلها قابلة للمقارنة مع المنظمات الإقتصادية المماثلة أو بين الفترات المالية المختلفة لنفس المؤسسة.[2]

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي[3]

يعتبر الخلل في نظام المعلومات المحاسبية مصدرا أساسيا لعدد من المشاكل التشغيلية، التي تواجهها كثير من المؤسسات الإقتصادية، والتي تكون عادة سببا في إختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار، ونظرا لإعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية.

---

[1] - نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية: **مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر** – النظام المحاسبي المالي – ص 6.

[2] - مصطفى يوسف سبسبي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] - عتيقة مجنح، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2005، ص82–83.

لذا يمكن إعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جديد يتمثل في معلومات صالحة للإستعمال.

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية إتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم.

ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة لكي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات، والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة الأعمال بالمؤسسة وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحضات والتوصيات التي يراها ضرورية.

من هنا تتضح لنا العلاقة بين المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فمن خلال وجود نظام رقابة داخلية جيد وفعال داخل المؤسسة فإن هذا يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي المعتمد في المؤسسة، ثم هذه المخرجات للنظام المحاسبي هي نفسها مدخلات التحليل المالي، فوجود نظام رقابي فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة.

المطلب الثالث: دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي

أولا: الدراسات السابقة

لا شك أن المراجعة الخارجية تلعب دورا هاما في تقييم الأداء في المؤسسة وفيما يلي سنذكر الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع مع التطرق لأهم النتائج التي خرجت بها كل دراسة.

دراسة عمر ديلمي

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكن المراجعة الخارجية من توفير معلومات محاسبية عن المؤسسات الجزائرية تتصف بالموثوقية وتلبي إحتياجات مختلف الأطراف المستفيدة منها، ولتحقيق هذا الهدف قام الطالب بتقسيم دراسته إلى ثلاثة فصول، تناول في الفصل الأول الإطار النظري للمراجعة

الخارجية، من تطور تاريخي وأهداف وأنواع المراجعة، نظام الرقابة الداخلية، معايير المراجعة الخارجية، أما الفصل الثاني فكان بعنوان المحاسبة كنظام للمعلومات وعلاقتها بالمراجعة، تناول فيه الطالب التطور التاريخي للمحاسبة حتى إعتبارها نظام معلومات، كما تناول فيه الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي وكذا مراجعة القوائم المالية وعلاقتها بالمصداقية، أما الفصل الثالث فكان بعنوان أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية، تناول فيه تطور مسار مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر وتوصل الطالب إلى جملة من النتائج أهمها:

تعمل المراجعة الخارجية للحسابات على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية، وهذا من خلال إعداد التقرير النهائي للمراجع والذي يحتوي على مدى الإفصاح وبصدق عن كافة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

إن عملية مراجعة القوائم المالية، تعزز الثقة والمصداقية بها، ولكن على مستخدمي المعلومات المحاسبية، معرفة أن عمل مراجع الحسابات لا يوفر كل الضمان والتأكيد المطلق على صحة ما ورد في هذه القوائم. في ظل هذه النتائج أوصى الطالب بما يلي:

- ✓ ضرورة العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية المتعمدة من طرف المؤسسات الاقتصادية والالتزام الصارم بإجراءات هذا النظام الرقابي.
- ✓ ضرورة تدعيم إستقلالية مراجعي الحسابات لتعزيز وإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.

دراسة بلعيد وردة 2014: مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "هدفت الدراسة إلى إيجاد حلقة الوصل المفقودة بين العمل المحاسبي وعمل المراجع فيما يخص بالتحديد التحقق من مدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية وكنتيجة توصل إلى أن الإلتزام بالخطوات والإجراءات العملية أثناء القيام بمهمة المراجعة من شأنها ضمان حد معين من الخصائص النوعية بالقوائم المالية.

دراسة ملوح سهير

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الخصائص النوعية للقوائم المالية المتمثلة في ملائمة المعلومات وموثوقيتها وقابليتها للفهم والمقارنة، لأن القوائم المالية المعروضة والناتجة عن نظام المعلومات

المحاسبي تعد ركيزة المستخدمين لإتخاذ قراراتهم ودراسة الأثر الذي تحدثه هذه الخصائص على المعلومات المحاسبية، إذ يتوجب عليها أن تتصف بالجودة والدقة عند الإفصاح عنها وهذا لأهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها ولتقييم أداء المؤسسة، وتوصل الطالب إلى بعض النتائج أهمها:

- القوائم المالية تعد الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات، فإن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية تعتبر كافية للمستخدمين لاتخاذ القرارات؛
- لكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة للمستخدمين يجب أن تتصف المعلومات بخصائص معينة ووجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات ذات جودة لتفيد مستخدمي المعلومات وتحقق اهدافها؛
- كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها.

دراسة اليمين سعادة 2009:

إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، و قد تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: تحقيق المؤسسة للتوازن المالي خلال فترة دراستها، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل إستثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، كذلك قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها من خلال ما تمتلكه من أموال.

دراسة بوقابة زينب 2011:

التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، تهدف هذه الدراسة إلى تصحيح الإعتقاد السائد الذي يعتبر أن مهنة التدقيق تهتم فقط بتعقب الأخطاء في الإجراءات المحاسبية، وقد تم إعتماد المنهج الوصفي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه لا يمكن أن يكون هناك تحسين من دون قياس، فإذا ما كانت المؤسسة لا تعلم مستوى عملياتها فإن لن تتمكن من معرفة مستقبلها وبالتأكيد فإنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها، كذلك يهدف تقييم الأداء إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الإستمرار والبقاء في السوق.

دراسة عادل عشي 2002:

الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الإقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: المؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي تحقق هامش أمان، المؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية.

دراسة شباح نعيمة 2008:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة حققت خلال السنوات الثلاث رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي تحقق هامش أمان.

دراسة طبايبية 2009:

بعنوان تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي حيث تم إستعمال النسب المالية لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2009، وأجريت الدراسة في الجزائر وقد إستخدمت المنهج التحليلي وتكونت العينة من الشركة الجزائرية للتأمين، إعتمدت الدراسة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين على النسب المالية التالية: نسبة الملائة المالية، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المردودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن شركات التأمين تسعى دائما إلى تحقيق الربحية وهي أحد المعايير التي يتم بفضلها إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية.

ثانيا: المراجعة الخارجية وتقييم الأداء المالي[1]

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القارارت المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، لذلك فإن عملية المارجعة الخارجية للمعلومات المالية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذة بطريقة صارمة من قبل مجموعة من العاملين الحاصلين على تقدير مهني معين في هذا المجال وهذا على إعتبار أن المراجع هو طرف خارجي مستقل عن المؤسسة المعنية، يقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة في ظل هذا الإستخدام المتزايد للمعلومات المالية والمتنوع من أجل ضمان قدر معين من الفعالية، فإنه يجب أن تكون هناك صورة واضحة لدور كل من الجهات المسؤولة عن إعداد ومراجعة وإستخدام هذه المعلومات، ففي ظل عدم وجود مراجع خارجي مستقل فإن الإدارة تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن ماتقدمه محتويات المعلومات المالية.

كما أن مراجعة المعلومات المالية من طرف المراجع الخارجي ينتج عنه رأي من قبل المراجع الخارجي حول المعلومات المالية للمؤسسة محل المراجعة، ويعتبر هذا الرأي مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في إعتماد هذه المعلومات من طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة إستخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكبر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وصادقة حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي المراجع الخارجي والذي يترجمه تقريره يمثل مقياس لجودة المعلومات المالية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة أي أن القوائم المالية تعبر حقيقة عن الأداء المالي للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المالية بأنها لا تتضمن أخطاء.

[1] - فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، 2004/2003، ص98.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه بين ثنايا هذا الفصل نستخلص أن الأداء المالي هو مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها كما بينا بأن تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة متبعين مجموعة من المراحل ومستخدمين مجموعة من الأدوات تسمى مؤشرات تقييم الأداء المالي، وأن المراجعة الخارجية تلعب دور الحكم على صحة البيانات والمعلومات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي حتى يكون التقييم أكثر مصداقية لإستخدامه في تحليل وضعية المؤسسة المالية.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر

تمهيد:

نتيجة لأهمية موضوع الدراسة وبعد ما إنتهينا من الجانب النظري، كان لا بد من ربطه بالجانب التطبيقي الميداني، لهذا قمنا بتخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، قصد تدعيم الجانب النظري، لأنها الطريقة المثلى لإستيعاب ما تطرقنا له وللإجابة عن الإشكالية المطروحة.

وبهدف تحقيق هذا الغرض إعتمدنا على إجراء مقابلة شخصية مع نائب مدير المالية والمحاسبة، مدعمين ذلك بتحليل تقارير محافظ الحسابات، ثم قمنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة موضوع الدراسة مستخدمين أهم المؤشرات المالية المعتمدة.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

تحتل مطاحن عمر بن عمر مكانة هامة سواء محليا أو دوليا وذلك راجع لنجاحها اللذي تحققه عاما بعد عام نتيجة الجهود المبذولة من طرف العاملين بها إبتداءا من المديرين التنفيذيين وإنتهاءا بالموظفين في أدنى السلم الإدراي، ولاشك أن هذا النجاح مر بعدة مراحل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث وهو مامرت به مطاحن مؤسسة عمر بن عمر وهيكلها الإداري وأهدافها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشاطها

كل مؤسسة لا بد أن يكون لها بداية حيث تبدأ المؤسسة بوسائل وطموحات صغيرة ثم تبدأ في النمو لتحتل مكانتها ولا شك أن مطاحن عمر بن عمر كان لها تطور منذ نشأتها وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا: لمحة تاريخية لمجمع عمر بن عمر

تأسس المجمع عمر بن عمر سنة 1984 من قبل الأب السيد عمر بن عمر، ويبلغ رقم أعماله السنوي حوالي 20 مليار دينار جزائري، ويعمل به ما مجموعه 1028 موظفا في جميع الفئات، ويعتبر هذا المجمع الآن في مرحلة نمو قوية للغاية، لأنه إستطاع أن يصبح رائدا في السوق المحلية في الغذاء الزراعي.

وقد شارك المجمع عمر بن عمر 6 مرات في معرض الأغذية الدولي (SIA) الذي عقد في باريس لتصدير منتجاته نحو الأسواق حيث إستطاع هذا المجمع منافسة أقوى أنواع العجائن من المعكرونة والكسكسي والمواد الغذائية المعلبة، وأبرز جودته العالية لمنتجاته بفضل معرفته الناتجة من العديد من سنوات الخبرة، فقد إخترق السوق الإفريقية وإحتل مكانته بين العلامات التجارية الأربعة الأولى، وقام بالتصدير إلى دول عربية وأوروبية مختلفة مثل فرنسا، كندا، بلجيكا، ليبيا، العراق والأردن، وإستقبل طلبات حتى من السوق الأمريكية سنة 2011.

ثانيا: تقديم مطاحن عمر بن عمر

تعتبر مطاحن عمر بن عمر عبارة عن مجمع صناعي يقع في المنطقة الصناعية الفجوج الواقعة في ولاية قالمة شرق الجزائر العاصمة، حيث تم إنشاء هذا المجمع في سبتمبر 2000، ويحتل مساحة 42500 متر مربع.

يعتبر النشاط الرئيسي لمطاحن عمر بن عمر هو تجهيز القمح القاسي إلى أنواع مختلفة من السميد، لهذا فإن هذه المطاحن لها أصول كبيرة سواء من الناحية البشرية أو إمكانيات الإنتاج.

وبالتالي بفضل قوة العمل التي تضم حوالي 300 شخص بما في ذلك حوالي 40 مديرا تنفيذيا وبالإضافة إلى أحدث معدات الإنتاج، تستطيع مطاحن عمر بن عمر تلبية إحتياجات المستهلكين بفعالية بطاقة إنتاجية تزيد عن 700 طن في اليوم.

تستكمل هذه الخدمات اللوجيستية بمساحة تخزين كبيرة حيث يمكن تخزين 27500 طن من القمح في نفس المجمع، بينما يمكن تخزين 50000 طن في المناطق المستأجرة عند الحاجة.

كما أن لمطاحن عمر بن عمر قدرة سحق للقمح الصلب تقدر ب 300 طن/ يوم مما جعلها اليوم من أهم المتعاملين في مجال إنتاج الأغذية المستمدة من القمح الصلب في الجزائر خاصة بعد إنشاء وحدة جديدة لإنتاج العجائن الغذائية في سنة 2009، ونظرا لمطابقة منتجات مطاحن عمر بن عمر للمعايير الدولية فهذا جعلها تحوز على شهادة الإيزو (ISO) المتعلقة بالأمن الغذائي ممّا سمح لها بدخول الأسواق الأجنبية وتصدير منتجاتها إلى الخارج، وفي نفس الوقت فهي تزّود السوق الجزائرية بالمواد الغذائية التالية: عجائن غذائية (طويلة، قصيرة، خاصة)، الكسكس (رقيق، متوسط، خشن) بالإضافة إلى السميد مع القدرات التالية:

- سحق 700 طن يوميا من القمح الصلب أي ما يعادل حوالي 250000 طن سنويا مع قدرة تخزين للقمح بحوالي 60000 طن.
- عجائن قصيرة 6500 كغ/ ساعة، عجائن طويلة 3000 كغ/ ساعة، وعجائن خاصة 500 كغ/ ساعة.
- الكسكس 6000 كغ/ ساعة.

إذن فالطاقة الإنتاجية السنوية هي 140000 طن بين الكسكس والعجائن الغذائية.

ثالثا: منتجات مطاحن عمر بن عمر

الجدول رقم (3-1): منتجات مطاحن مؤسسة عمر بن عمر

المنتج	إستخداماته
Semoule supérieur	يستخدم في صناعة الحلويات التقليدية والأطباق التقليدية
Semoule courant	يستخدم في صناعة الخبز التقليدي
Semoule SSSF	يستخدم في صناعة الخبز (الكسرة)
Semoule SSSE	موجه للمعالجة لإنتاج المعكرونة والكسكسي

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة.

المطلب الثاني: مراحل الإنتاج بالمؤسسة وأهدافها المستقبلية

أولا: مراحل الإنتاج بالمؤسسة

تبدأ عملية الإنتاج بشراء المادة الأولية المحلية، وكذلك الإستيراد من الخارج، ويتم تحويل هذه المادة إلى منتجات نهائية عبر المرور بعدة مراحل هي:

1 – المرحلة الأولى

يتلقى فرع الإنتاج القمح الصلب والذي مصدره إما إنتاج محلي أو من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حيث تستعمل المؤسسة وسائل نقل متسلسلة وهي الشاحنات التي تنقلها من الميناء إلى المؤسسة، حيث يتم وزن القمح عند مدخل المؤسسة ثم إعادة وزنه مرة ثانية قبل تخزينه في المكان الخاص به وهذا لمعرفة الكمية المنقولة، وبعدها يتم تنظيف القمح من خلال مروره بمجموعة من الآلات تعمل على تنظيفه وتنقيته من الشوائب الصغيرة والكبيرة والمتمثلة في الحجارة، القمح المكسور....، حيث أنه لكل آلة عامل خاص بها في التنظيف فمثلا هناك آلة تعمل بالأشعة فوق البنفسجية تقوم بالكشف عن حبات القمح

السوداء الموجودة، وقد أضيفت هذه الآلة للمؤسسة في الآونة الأخيرة والهدف من هذه العملية هو الحصول على القمح النقي، ثم يخزن القمح في الخلايا الخاصة بالتخزين.

2 – المرحلة الثانية (الطحن)

بعد عملية التنظيف والتخزين تأتي عملية الطحن حيث يتم فيها وزن القمح مرة أخرى وقياس نسبة الرطوبة الموجودة فيه والتي عادة ما تكون بين 8% إلى 10%، بعدها يتم إضافة المادة حتى تصل نسبة الرطوبة ما بين 15.5% و 16% وتتم عبر مرحلتين حيث توضع كمية معينة من الماء ويترك القمح مدة 4 ساعات للراحة وبعدها تضاف كمية أقل من الأولى، ويترك القمح مدة ساعتين للراحة وبعد ذلك يمر القمح بآلات خاصة لنزع القشرة، وبعد هذه العملية يمر إلى آلة أخرى (cylindre) والتي تعمل على تقسيم حبة القمح إلى قسمين وتستمر عملية الطحن عبر مجموعة من الآلات حتى نحصل على منتوج نهائي المتمثل في السميد، وهذا الأخير يمر عبر أنابيب خاصة والذي لم يطحن منه يعاد إلى المطاحن لإعادة طحنه.

3 – المرحلة الثالثة (الغربلة)

يتم غربلة السميد عبر آلات للغربلة (sasseur panshisteur) ونحصل في الأخير على أنواع مختلفة من السميد يمر كل نوع في أنبوب خاص به إلى ورشة التعبئة والتغليف، وتأخذ عينات من كل نوع إلى المخبر الذي يعني بمراقبة الجودة، حيث يتم على مستواه معايرة السميد للكشف عن درجة العلك الموجود فيه ومدى قوته لأنه هام جدا لصنع العجائن.

ثانيا: أهداف المؤسسة

لابد لأي مؤسسة صناعية أن تسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن وفي ظل هذا الهدف تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف فرعية وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المطلب، إذ أن مطاحن مؤسسة عمر بن عمر لديها مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها من بينها:

- الهدف إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة؛
- تحقيق أكبر عدد ممكن من المبيعات؛
- الإستيلاء على أكبر حصة سوقية؛

- العمل على تحسين منتجاتها لنيل رضاء الزبون؛
- التحسين والرفع من مستوى جودة منتجاتها؛
- تلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتوجات في السوق الجزائرية؛
- السرعة في الحصول على شهادة الجودة ISO 1400؛
- إنتاج منتجات بجودة عالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمطاحن عمر بن عمر

أولا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمطاحن مؤسسة عمر بن عمر

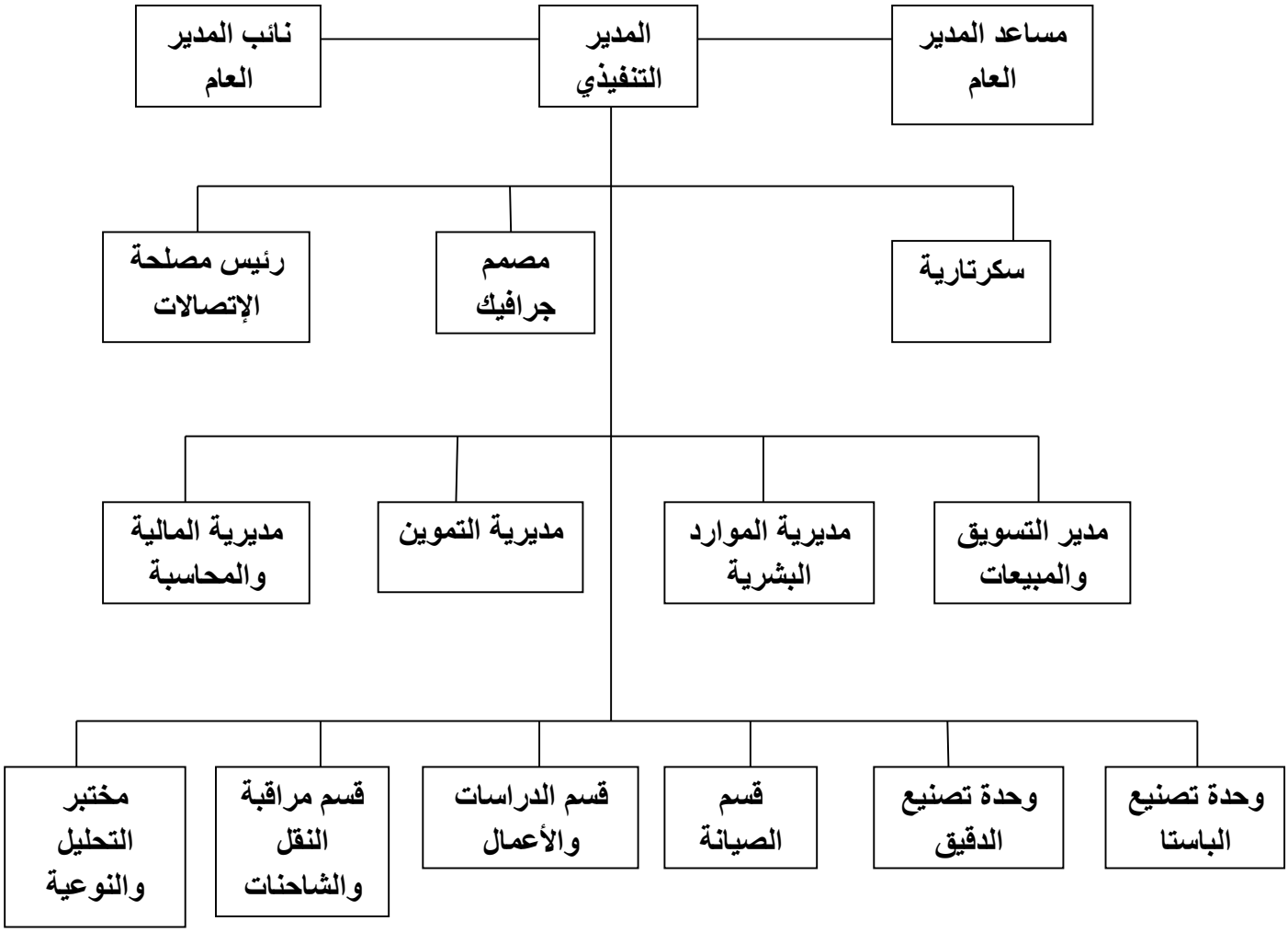

ثانيا: مديريات وأقسام المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي لمطاحن عمر بن عمر من:

- المدير العام؛
- قسم الإدارة والموارد البشرية؛
- قسم المبيعات؛
- إدارة الموارد المالية والمحاسبة؛
- مديرية التموين.

1 – المدير العام

تتمثل مهام المدير العام في:

- ممارسة السلطة الهرمية على جميع موظفي الشركة التي تم تكليفه بها؛
- توزيع مهام وأهداف الشركة على الإدارات المختلف.

2 – قسم الإدارة والموارد البشرية

إن إدارة الموارد البشرية هي مجموعة هدفها تعبئة وتنمية الموارد البشرية من أجل فعالية وكفاءة المنظمة، إنه نشاط عطاء لتحسين الإتصال المستعرض، مع إحترام المخطط التنظيمي للشركة. حيث يتم دعم البعثات من قبل إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع الإدارات الأخرى والمديرين الميدانيين في منطق هدف وضعته الشركة، إذ من الممكن تحديد العديد من المهام لهذه الوظيفة المذكورة على سبيل المثال:

- الإدارة الشخصية: من هذا المنظور يجب إدراك الوظيفة في الشركة ويشمل هذا التعبير ثلاثة نطاقات:
- إكتساب الموارد البشرية: من خلال إدارة التوظيف، برنامج التوظيف، الخطة المهنية، النقل والترقية، تحليل الوظائف وتقييم الأفراد.
- إدارة التعويضات: من خلال تحليل وتطور تعويضات كشوف المرتبات، ومشاركة الأرباح وسياسة المشاركة.

- إدارة التدريب: من خلال إدارة الإحتياجات، ووضع خطط التدريب، وتنفيذ إجراءات التدريب وتقييم النتائج.

3 – مديرية المبيعات والتوزيع

تتبع مطاحن عمر بن عمر إستراتيجية تسويق طويلة الأجل لضمان البيع المستدام لمنتجات المطاحن أما البيع فهو غير مباشر بل بيع بالجملة، ويتكون قسم المبيعات والتوزيع من:

أ - المدير التجاري

وهو مسؤول عن تطوير وتنفيذ جميع السياسات التجارية، ويعتبر هو الرابط المباشر بين قسم المبيعات والمدير العام، وتتمثل مهمته في:

- تطوير دوران وزيادة أداء فريقه؛
- يقوم بتدريب فريق المبيعات.

ب - مندوبي المبيعات:

هم الذين يبيعون المنتجات لتجار الجملة على مستوى الشركة، وكل واحد منهم لديه هدف للوصول إليه وتجاوز كل ما يمكن أن يضعف من قدرته التنافسية، كما يجب أن يعرف مندوب المبيعات المنتج الذي يقدم على أطراف الأصابع.

ج - الصندوق:

وفيه كل ما يتم صرفه نقدا أو بشيك.

د - قسم التسويق

لديه المهام التالية:

- تحديد إستراتيجية العمل من خلال:
- تحديد استراتيجية الشركة والتسويق الإستراتيجي وإستراتيجية الأعمال؛
- تقسيم عملاء مطاحن عمر بن عمر إلى فئات؛
- تحديد دوره كمدير استراتيجي.

- حشد فريق التسويق من خلال:

- التواصل مع مديريه وفرقهم؛

- تحديد الأدوار والمساهمات المتوقعة لكل فرد في فريق التسويق؛

- استشارة فريق من المديرين التجاريين؛

- تنظيم فرق واختيار المديرين؛

- تحفيز وتأييد الفرق؛

- يؤكد نفسه كقائد.

- نشر استراتيجية العمل من خلال:

- تطوير خطة العمل التجارية؛

- تحديد سياسة التسعير.

5 – مديرية التموين

وتتكون مديرية التموين لمطاحن عمر بن عمر من:

أ - المشتريات

- وضع إجراءات الشراء؛

- الحصول على السلع والخدمات والمعدات الضرورية؛

- مساعدة الخدمات البلدية في إعداد مواصفات المناقصة؛

- تحليل العطاءات وتقديم التوصيات اللازمة.

ب - المتجر

- استلام البضاعة وإرسالها للمتقدمين؛

- إدارة تخزين المخزون؛

- تحقق من قوائم الجرد.

6 – قسم المحاسبة والمالية

تتمثل مهام قسم المحاسبة والمالية في الوظائف التالية:

- ضمان محاسبة التدفقات المالية وإنتاج المستندات المحاسبية المطلوبة: الميزانية العمومية، بيان الدخل، والملاحق؛
- يتم ضمان مدخلات العمليات من قبل المتعاونين ويتعين على كبير المحاسبين أو رؤساء الخدمة التحكم في المصنفات والتحقق من صحتها؛
- غالباً ما يقوم قسم المحاسبة بإدارة العملاء والموردين من خلال تتبع المدفوعات والتذكير والتقاضي.
- العلاقات مع البنوك وإدارات الضرائب هي أيضا مسؤولية قسم المحاسبة.

بشكل عام يجب على هذه الإدارة تنفيذ ما يلي:

- مراقبة الضرائب؛
- مراقبة البنوك والخزينة؛
- مراقبة مبيعات ومشتريات الشركة؛
- تقديم القوائم المالية للشركة اليومية للإدارة العامة.

المبحث الثاني: إجراء مقابلة شخصية وتحليل تقارير محافظ الحسابات

في هذا المبحث إعتمدنا في دراستنا على المقابلة الشخصية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة منظمة في جداول على نائب مدير المالية والمحاسبة في المؤسسة موضوع الدراسة، بالإضافة إلى تحليل تقارير محافظ الحسابات للسنوات 2015 و 2016 و 2017.

المطلب الأول: دور المراجعة الخارجية في تحقيق المصداقية على مستوى القائم المالية

في هذا المطلب سنقوم بمقابلة شخصية مع نائب مدير المالية والمحاسبة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر لطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة ما إذا كانت المراجعة الخارجية تساهم في تحقيق الخصائص التي يتم من خلالها الحكم غلى مصداقية المعلومة المحاسبية على مستوى القوائم المالية للمؤسسة موضوع الدراسة.

أولا: فيما يتعلق بمحافظ الحسابات

الأسئلة مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): الأسئلة المتعلقة بمحافظ الحسابات

الأسئلة المتعلقة بدور محافظ الحسابات في إضفاء الثقة على المعلومة المحاسبية على مستوى القوائم المالية.	الإجابة نعم/لا	الإيضاحات من طرف الإطار المعني.
هل توفر الحيادية والإستقلالية لدى المراجع الخارجي يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره؟	نعم	على مراجع الحسابات أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره فهو يعتبر ضرورة لا غنى عنها، وهذا ما يعزز الثقة في رأيه.
هل تعتبر التقارير المعدة من طرف المراجع الخارجي مهمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية؟	نعم	خاصة وأن الدائنين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم من الأطراف المستفيدة يعتمدون على تقارير مراجع الحسابات بصفته خبيرا مستقلا ومحايدا.

هل تلبية حاجيات مستخدمي المعلومات المحاسبية يتم عن طريق مجموعة من المعايير الواجب توفرها في التقارير؟	نعم	يجب توفر مجموعة من المعايير في اعداد التقارير وهذا لضمان جودة المعلومات المحاسبية.
هل يقوم المراجع الخارجي بمراجعة نظام الرقابة الداخلية والقيود و السجلات مراجعة إنتقادية قبل إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية؟	نعم	تقييم نظام الرقابة الداخلية يسهل من مهام المراجع الخارجي، فبواسطته يمكن تحديد نقاط الضعف والقوة التي توجهه في عملية التدقيق للحسابات.

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثانيا: فيما يتعلق بالملائمة والموثوقية

الأسئلة مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) : الأسئلة المتعلقة بالملائمة والموثوقية

الأسئلة الخاصة بتحقق خاصيتي الملائمة والموثوقية.	**الإجابة نعم/لا**	**الإيضاحات من طرف الإطار المعني.**
هل تساهم المراجعة الخارجية في جعل المعلومة المحاسبية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل؟	نعم	للمؤسسة القدرة على استعمال المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالمستقبل وإعداد الموازنات التقديرية بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات.
هل يساهم تقرير المراجع الخارجي في تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها؟	لا	لا علاقة لتقرير محافظ الحسابات بالتنبؤات السابقة.

هل تساهم المراجعة الخارجية في تقديم معلومة محاسبية لها قيمة إسترجاعية تساعد على إتخاذ القرارات؟	نعم	تعتبر المعلومات المحاسبية لها قيمة استرجاعية (تكون مرجع لاتخاذ القرار) بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات.
هل تساهم المراجعة الخارجية في تقديم معلومة تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة؟	نعم	وهذا من خلال المصادقة على الحسابات بعد فحصها والتحقق منها.
هل تلعب المراجعة الخارجية دور في تقديم معلومة محاسبية خالية من التحيز؟	نعم	على المراجع الخارجي الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية.
هل المراجعة الخارجية لها دور في جعل طرق القياس المتبعة قابلة للتحقق؟	نعم	يجب القيام بعملية الفحص التي تؤدي الى التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها.

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثالثا: فيما يتعلق بالقابلية للمقارنة والتقييم

الأسئلة مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4) : الأسئلة المتعلقة بالقابلية للمقارنة والتقييم

الأسئلة الخاصة بتحقق خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية	**الإجابة نعم/لا**	**الإيضاحات من طرف الإطار المعني.**
هل يشير المراجع الخارجي في تقريره عن ما إذا كانت المؤسسة تلتزم بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض القوائم المالية؟	نعم	أولا يتم الإشارة إليه في القوائم المالية (الملاحق) وبهذا يتم المصادقة عليها.
هل تساهم المراجعة الخارجية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة من حيث الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة؟	نعم	خاصية القابلية للمقارنة هو مبدأ من مبادى المؤسسة وعلى المؤسسة مراعاته.

هل الإلتزام بمبدأ الثبات يزيد من كفائة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات؟	نعم	لأن المؤسسة تستمر في اتباع نفس الطرق والأساليب أو السياسات المحاسبية، وبهذا يزيد من كفاءة المعلومة المحاسبية.
هل يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى الحالات التي لم تراعي فيها المؤسسة الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية؟	نعم	يجب على المراجع الخارجي الإشارة في تقريره إلى جميع النتائج التي توصل اليها.
هل إعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة؟	نعم	لأن خاصية القابلية للمقارنة مبدأ من مبادى المحاسبة حسب SCF.

المصدر: من إعداد الطلبة.

بعد انتهاء المقابلة وتحليل جميع الإجابات المقدمة من طرف نائب مدير المالية والمحاسبة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر اتضح لنا أن الخصائص النوعية المحققة لجودة المعلومات المحاسبية على مستوى القوائم المالية محققة بشكل ملحوظ ومنه نستنتج أن القوائم المالية للمؤسسة ذات جودة كبيرة ومفيدة بحيث يستطيع مختلف مستخدميها الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات والتنبؤ ووضع الإستراتيجيات المستقبلية وبهذا استطعنا أن نبرز دور المراجعة الخارجية في تحقيق صحة و مصداقية المعلومة المحاسبية على مستوى القوائم المالية.

وسنقوم في المطلب الثاني بتدعيم المعلومات المتحصل عليها من هذه المقابلة من خلال تحليل تقارير محافظ الحسابات للفترة الزمنية موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل تقرير المراجع الخارجي

من خلال الإطلاع على التقارير المعدة من قبل المراجع الخارجي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للسنوات المالية 2015، 2016، 2017، فإنه يشهد من خلالها على صحة ومصداقية القوائم المالية والملاحقات، وقد تم ذلك من خلال تحليل العناصر التالية:

أولا: تحليل الوضعية العامة للمؤسسة

تمارس مؤسسة مطاحن عمر بن عمر نشاطها في قطاع الصناعات الغذائية، وتتوفر على مختلف إجراءات التسيير التي تتلائم مع نشاطها الحقيقي وتوافق بين المهام وتوزيعها في الهيكل التنظيمي.

ثانيا: التدقيق الداخلي

سمح التدقيق الداخلي للمؤسسة بتطبيق مختلف الإجراءات الداخلية، المحاسبية والمالية، والتنظيمية بها، وهذا ما نتج عنه إضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية والمالية وتوتغقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

ثالثا: مسك المحاسبة

تقوم المؤسسة بمسك محاسبة كاملة تتلائم مع أحكام التنظيم الساري المفعول من حيث المضمون والمحتوى.

رابعا: عمليات الجرد

القيام بعمليات الجرد فقط المخزون، وقد تناول هذا الجرد للمخزون الجرد المادي دون المحاسبي.

خامسا: إقفال الحسابات

تم إقفال الحسابات وفقا لتنظيمات سارية المفعول ممى أضفى على المعلومات المالية الشفافية والمصداقية من خلال تقديم تحليل وشروحات.

سادسا: التقارب البنكي

إن قوائم التقارب البنكي معدة وفق التنظيمات سارية المفعول.

وكخلاصة من خلال التقارير فإن المراجع الخارجي يشهد على صحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لسنوات 2015 و 2016 و 2017، وعليه فإن عملية التقييم المالي لهذه المؤسسة خلال الفترة المذكورة سوف يضفي عليها الشفافية والمصداقية، وهو ماسوف يتم تناوله في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية

بعد التعرف على مطاحن مؤسسة عمر بن عمر سنقوم في هذا المبحث بتقييم أدائها المالي وذلك بحساب أهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تقييم الأداء معتمدين على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لفترة 2015 – 2017.

المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)

بناءا على الملحقات التي تم تزويدنا بها من طرف مطاحن مؤسسة عمر بن عمر والمتمثلة في الميزانية بشقيها الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج قمنا بإنشاء الميزانيتين المختصرتين التاليتين:

أولا: التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)

الجدول رقم (3-5) : التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة للفترة 2015 – 2017

الأصول	2015	النسبة	2016	النسبة	2017	النسبة
الأصول						
الأصول الثابتة	6479660593.10	51.80	7513539931.59	56.35	7805882236.60	64.44
الأصول الجارية:	6028463028.45	48.2	5818837302.22	43.65	4307051798.13	35.56
قيم الإستغلال	4273386583.41	34.16	4145991023.16	31.10	3834886135.55	31.66
قيم قابلة للتحقيق	1730673571,49	13.84	1654098975.77	12.41	343212507.1	2.83
قيم جاهزة	24402873.55	0.2	18747303.29	0.14	128953155.48	1.07
مجموع الأصول	12508123621.55	100	13332377233.81	100	12112934034.73	100
الخصوم						
الأموال الدائمة	3880704772,052	31.02	4639805721.33	34.80	4753234762.5	39.25
الأموال الخاصة	120427004.52	16.95	2266998010.21	17.00	2174792900.03	17.96
ديون طويلة الأجل	1760277767.53	14.07	2372807711.12	17.80	2578441862.47	21.29
الديون قصيرة الأجل	8627418849.50	68.98	8692571512.48	65.2	7359699272.23	60.75
مجموع الخصوم	12508123621.55	100	13332377233.81	100	12112934034.73	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

➢ **التحليل**

من خلال الجدول نلاحظ:

- **سنة 2015**

جانب الأصول الثابتة يفوق جانب الأصول الجارية، حيث تمثل الأصول الثابتة 51.80 % من إجمالي الأصول، أما الأصول الجارية فتمثل 48.20 %، أما بالنسبة للأصول الجارية، فتمثل قيم الإستغلال 34.16 % من إجمالي الأصول والقيم القابلة للتحقق 13.84 % والقيم الجاهزة 0.2 % فقط.

تمثل الأموال الدائمة 31.02 % من إجمالي الخصوم حيث تفوقها الديون قصيرة الأجل التي تمتلك نصيب يقدر ب 68.98 % من إجمالي الخصوم.

- **سنة 2016**

جانب الأصول الثابتة يفوق جانب الأصول الجارية، حيث تمثل الأصول الثابتة 56.35 % من إجمالي الأصول، أما الأصول الجارية فتمثل 43.65 %، أما بالنسبة للأصول الجارية، فتمثل قيم الإستغلال 31.10 % من إجمالي الأصول والقيم القابلة للتحقق 12.41 % والقيم الجاهزة 0.14 % فقط.

تمثل الأموال الدائمة 34.80 % من إجمالي الخصوم حيث تفوقها الديون قصيرة الأجل التي تمتلك نصيب يقدر ب 65.20 % من إجمالي الخصوم.

- **سنة 2017**

جانب الأصول الثابتة يفوق جانب الأصول الجارية، حيث تمثل الأصول الثابتة 64.44 % من إجمالي الأصول أما الأصول الجارية فتمثل 35.56 %، أما بالنسبة للأصول الجارية، فتمثل قيم الإستغلال 31.66 % من إجمالي الأصول والقيم القابلة للتحقق 2.83 % والقيم الجاهزة 1.07 % فقط.

تمثل الأموال الدائمة 39.25 % من إجمالي الخصوم حيث تفوقها الديون قصيرة الأجل التي تمتلك نصيب يقدر ب 60.75 % من إجمالي الخصوم.

ثانيا: التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة للفترة (2015-2017)

الجدول رقم (3-6): التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة للفترة 2015 – 2017

البند	2015	2016	نسبة التغير	2017	نسبة التغير
الأصول					
الأصول الثابتة	6479660593.1	7513539931.59	15.95	7805882236.60	3.89
الأصول الجارية	6028463028.45	5818837302.22	(3.47)	4307051798.13	3.88
قيم الإستغلال	4273386583.41	4145991023.16	(2.98)	3834886135.55	(7.50)
القيم القابلة للتحقق	1730673571.49	1654098975,77	(4.42)	343212507,1	(79.25)
القيم الجاهزة	24402873.55	18747303.29	(23.17)	128953155.48	587.84
الخصوم					
رؤوس الأموال الخاصة	2120427004.52	2266998010.21	6.91	2174792900.03	(4.06)
الخصوم غير الجارية	1760277767.53	2372807711.12	34.79	2578441862.47	08.66
الخصوم الجارية	8627418849.50	8692571512.48	0.75	7359699272.23	(15.33)
مجموع الخصوم	12508123621.55	13332377233.81	6.58	12112934034.73	(09.14)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

- **التحليل**

من خلال الجدول نلاحظ:

- إرتفاع نسبة الأصول الثابتة سنة 2016 ب 15.95 % وإستمرت بالإرتفاع سنة 2017 بنسبة طفيفة تقدر ب 3.89 % مقارنة بسنة 2016.
- أما بالنسبة للأصول الجارية فنلاحظ إنخفاض بنسبة 3.47 %، وذلك نتيجة إنخفاض قيم الإستغلال ب 2.98 %، والقيم القابلة للتحقق ب 4.42 % وإنخفاض القيم الجاهزة بنسبة معتبرة تقدر ب 23.17 %، وفي سنة 2017 نلاحظ إرتفاع طفيف في الأصول الجارية بنسبة 3.88 % مقارنة بسنة 2016 وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الإرتفاع الكبير في قيمة القيم الجاهزة المقدر بنسبة

587.84 % بالرغم من إنخفاض كل من قيم الإستغلال والقيم القابلة للتحقق بنسب 7.50 % و 79.25 % على التوالي.

- أما بالنسبة لجانب الخصوم فنلاحظ إرتفاع طفيف في الأموال الخاصة بنسبة تقدر ب 6.91 % سنة 2016، ثم عادت بالإنخفاض في سنة 2017 مقارنة بالسنة التي تسبقها 2016 بنسبة 4.06 %
- بالإضافة إلى إرتفاع الخصوم غير الجارية بنسبة كبيرة نوعا ما تقدر ب 34.79 % سنة 2016 وإستمرت في الإرتفاع سنة 2017 بنسبة تقدر ب 8.66 %.
- كما إرتفعت الخصوم الجارية بنسبة ضئيلة تقدر ب 0.75 % سنة 2016 لتعاود الإنخفاض في سنة 2017 بنسبة كبيرة قدرت ب 15.33 % مقارنة بسنة 2016.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل القوائم المالية مستخدمين أكثر النسب المالية تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة وتتمثل هذه النسب في:

أولا: نسب السيولة

الجدول رقم (3-7): نسب السيولة للمؤسسة للفترة 2015 – 2017

النسبة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية	0.69	0.66	0.58
نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية–المخزون) / الخصوم الجارية	0.2034	0.1924	0.0641
نسبة السيولة الجاهزة = خزينة الأصول / الخصوم الجارية	0.0028	0.0021	0.0175

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

تحليل نسب السيولة:

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد في جميع السنوات، كما أنها في السنتين 2015 و 2016 كانتا 0.69 و 0.66 أي متقاربتان أما في سنة 2017 فقد إنخفضت النسبة كثيرا.
- أما نسبة السيولة السريعة فنلاحظ أنها في إنخفاض مستمر وخصوصا في سنة 2017 إنخفضت بشدة لتصل إلى 0.0641.
- نسبة السيولة الجاهزة نلاحظ أنها نسبة ضعيفة جدا حيث سجلت 0.0028 و 0.0021 على التوالي خلال سنتي 2015 و 2016 ثم لترتفع بشكل طفيف خلال سنة 2017 لتصل إلى 0.0175 وعلى العموم تبقى النسب ضعيفة.

ثانيا: نسب المديونية

الجدول رقم (3-8): نسب المديونية للمؤسسة للفترة 2015 – 2017

النسبة	2015	2016	2017
نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون / مجموع حقوق الملكية	4.8988	4.8810	4.5696
نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات = مجموع الديون / مجموع الأصول	0.8304	0.8299	0.8204
نسبة الديون القصيرة إلى حقوق الملكية = الديون القصيرة الأجل / حقوق الملكية	4.0687	2.5667	1.9804
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية / مجموع الأصول	0.1695	0.1700	0.1795

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

تحليل نسب المديونية

- نسبة الديون إلى حقوق الملكية تفوق الواحد الصحيح لتسجل ما مقداره 4 وذلك خلال سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل واضح على التمويل بالقروض (الديون)

- نلاحظ أن نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات أقل من 1 وهي متقاربة 0.8304 و 0.8299 و 0.8204 وهي نسبة معتبرة تفوق 50 بالمئة خلال كل سنوات الدراسة وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة التمويل بالديون كانت طويلة أو قصيرة الأجل.
- نلاحظ أن نسبة الديون القصيرة بالنسبة إلى حقوق الملكية أكبر من 1 إلا أنها في إنخفاض مستمر من سنة إلى أخرى من 4.0687 خلال سنة 2015 لتنخفض إلى النصف في 2016 وتصل إلى 2.5667 و إلى 1.9804 في سنة 2017، لكن عموما تبقى هذه النسبة رغم إنخفاضها مرتفعة وإعتماد المؤسسة بشكل كبير على التمويل القصير الأجل.
- أما نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة فنلاحظ أنها نسبة ضعيفة أقل من 50 بالمئة خلال كل سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على مواردها في التمويل وبالتالي فإن هامش الأمان للمؤسسة هو ضعيف وهو ما قد يؤدي لفقدان إستقلاليتها المالية.
- **ثالثا: نسب النشاط**

الجدول رقم (3-9): نسب النشاط للمؤسسة للفترة 2015 – 2017

النسبة	2015	2016	2017
معدل دوران الأصول العامة = المبيعات / مجموع الأصول	0.6672	0.6090	0.5827
معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / صافي الأصول الثابتة	1.2879	1.0807	0.9043

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

تحليل نسب النشاط

- من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة معدل دوران الأصول العامة هي أقل من الواحد وهي قيم ثابتة نسبيا على طول فترة الدراسة.
- أما معدل دوران الأصول الثابتة هي اكبر من الواحد خلال سنتي 2015 و 2016 لتسجل 1.28 و 1.08، ثم لتنخفض ألى أقل من الواحد الصحيح لتسجل 0.90 خلال سنة 2017.

وكخلاصة فإن مبيعات المؤسسة توفر السيولة اللازمة لمجابهة الإستحقاقات القصيرة الأجل دون الإعتماد على تحول باقي الأصول كانت ثابتة أو عامة الى سيولة.

رابعا: نسب الربحية

الجدول رقم (3-10): نسب الربحية للفترة 2015 - 2017

النسبة	2015	2016	2017
العائد على حقوق الملكية = صافي الربح * 100 / حقوق الملكية	8.3805	6.4654	3.5771
هامش ربح التشغيل = صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب × 100 / صافي المبيعات	3.4243	4.3619	2.8335
هامش الربح قبل الضريبة = الأرباح قبل الضريبة * 100 / صافي المبيعات	2.8349	2.4300	1.7436
العائد على المبيعات = صافي الربح * 100 / صافي المبيعات	2.1292	1.8049	1.1020

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

تحليل نسب الربحية

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة العائد على حقوق الملكية في إنخفاض مستمر حيث كان 8.3805 في سنة 2015، وإنخفض إنخفاضا شديدا ليصل إلى 3.5771 في سنة 2017. وهو الملاحظ كذلك على نسبة هامش ربح التشغيل، هامش الربح قبل الضريبة ونسبة العائد على المبيعات. وتفسير ذلك هو الإستخدام المفرط للديون طويلة الأجل مما يجعل المؤسسة لا تستفيد من أثر الرفع المالي الذي يصبح لديه أثر سلبي، ومن ناحية فقدان إستقلالية المؤسسة المالية أي ضعف نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية بإستخدام التوازنات المالية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل القوائم المالية بإستخدام أكثر المؤشرات تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة وتتمثل هذه المؤشرات في:

أولا: رأس المال العامل

الجدول رقم (3-11): رأس المال العامل للفترة 2015 - 2017

البند	2015	2016	2017
رأس المال العامل	-2598955821,048	-287373421026	-733055876035

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

- **تحليل:**

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب بالنسبة لجميع السنوات كما أنه في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى خاصة في سنة 2017، حيث إنخفض بشدة بالنسبة للسنة الماضية إذ إنخفض بحوالي ثلاث مرات.

ثانيا: الإحتياج في رأس المال العامل

الإحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

الجدول رقم (3-12): الإحتياج في رأس المال العامل للفترة 2015 - 2017

البند	2015	2016	2017
الإحتياج في رأس المال العامل	-2623358694.6	-2892481513.55	-3181600629.58

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

➢ **تحليل:**

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال الثلاث سنوات كما نلاحظ أن الإحتياج ينخفض من سنة لأخرى.

ثالثا: الخزينة الصافية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (3-13): الخزينة الصافية للفترة 2015 - 2017

البند	2015	2016	2017
الخزينة الصافية	24402873,552	-284480939512,45	-729874275405,42

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

➢ **تحليل:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخزينة الصافية كانت موجبة في سنة 2015 ثم إنخفضت في السنتين المواليتين لتصبح سالبة نتيجة زيادة رأس المال العامل والاحتياج. وبالتالي فالخزينة ليست مؤشرا جيدا على الأداء المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية بمؤسسة مطاحن عمر بن عمر، تم التطرق في هذا الفصل إلى تقييم عام للمؤسسة موضوع الدراسة، كما تناولنا الهيكل التنظيمي الخاص بها، وقمنا بالتعريف بأهم المديريات والمصالح الموجودة في المؤسسة ووضائف كل منها.

ثم قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع نائب مدير المالية والمحاسبة للمؤسسة مدعمين ذلك بالإطلاع على تقارير محافظ الحسابات للثلاث السنوات الأخيرة، حيث إتضح لنا أن الخصائص النوعية المحققة لجودة المعلومات المحاسبية على مستوى القوائم المالية محققة بشكل ملحوظ، كما يشهد محافظ الحسابات على صحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للسنوات المالية موضوع الدراسة، وعليه فإن عملية التقييم المالي لهذه المؤسسة خلال الفترة المذكورة سوف يضفي عليها الشفافية والمصداقية.

وفي الأخير قمنا بتحليل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة تحليلا عموديا وأفقيا، كما قمنا بحساب أهم النسب المالية والأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث كان هذا التقييم على مدى ثلاث سنوات الأخيرة، بحيث إستطعنا المقارنة بين نتائج كل سنة والسنة التي تليها، وتحديد التطورات التي حصلت والتعرف على أسبابها، وتوصلنا في الأخير إلى أن المؤسسة لا تتمتع بالإستقلالية المالية، كما أنها تعتمد إعتمادا كبيرا على الديون طويلة الأجل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، حيث توصلنا إلى أن تميز القوائم المالية للمؤسسة بخاصية الصحة والمصداقية يتطلب فرض أدوات رقابية على عمل النظام المحاسبي، وهذا ما يعمل عليه محافظ الحسابات، حيث أن المراجعة الخارجية تمثل الضمان حول صحة وعدالة القوائم المالية للمؤسسة، وهذا في ظل تمتع محافظ الحسابات بالإستقلالية والحياد في إبداء رأيه، وإعتماده على المعايير المتعارف عليها.

وبتوفر خاصية الصحة والمصداقية في مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة، فإن تقييم أداء المؤسسة يكون ذا مصداقية أيضا، وبهذا فإن للمراجعة الخارجية علاقة وطيدة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

1 – إختبار صحة فرضية الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن للمراجعة الخارجية دور في إضفاء المصداقية للقوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

2 - نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في فصلين نظريين وفصل تطبيقي متمثل في دراسة حالة مطاحن مؤسسة عمر بن عمر توصلنا إلى النتائج التالية:

- **النتائج النظرية:**

- تعمل المراجعة الخارجية على مراقبة وفحص القوائم المالية قصد التأكد من صحتها وصدقها لتقديم الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.
- لنجاح عملية المراجعة الخارجية لابد للمراجع أن تتوفر فيه صفات محددة وأن يتبع معايير موضوعة ومتفق عليها عموما للخروج برأي فني محايد حول مدى صحة وصدق القوائم المالية.
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.

- يعمل تقييم الأداء المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات المالية إنطلاقا من المعلومات المالية من قوائم مالية وغيرها.
- يبدي محافظ الحسابات في التقرير الذي يعده رأي فني محايد خالي من التحيز حول القوائم المالية موضوع الفحص مما يزيد من ثقة مستخدميها.
- إن درجة جودة القوائم المالية لها تأثير كبير على مصداقية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية مما يعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

➢ **النتائج التطبيقية:**

- من خلال إجراء المقابلة الشخصية إتضح لنا أن الخصائص النوعية المحققة لجودة المعلومات المحاسبية على مستوى القوائم المالية محققة بشكل ملحوظ؛
- كما لاحظنا أن محافظ الحسابات يشهد على صحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للسنوات المالية موضوع الدراسة؛
- الأداء المالي للمؤسسة في تراجع مستمر من سنة لأخرى؛
- لا تعتمد مؤسسة مطاحن عمر بن عمر على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها؛
- لا تتمتع مؤسسة مطاحن عمر بن عمر بالإستقلالية المالية لإعتمادها إعتمادا كبيرا على الديون طويلة الأجل.

3 – التوصيات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية وهي:

- يجب الحفاظ على إستقلال محافظ الحسابات وتأكيد أهمية توافر ما يضمن إستقلاله من معايير وقواعد وأنظمة مهنية؛
- يجب أن لا تقتصر مهمة محافظ الحسابات في إصدار الحكم على القوائم المالية، بل يجب أن تتعدى ذلك إلى تقييم الأداء، وذلك حتى تتمكن إدارة هذه المؤسسة من إتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة وفي الوقت المناسب؛
- على المؤسسة أن تهتم بمعطيات القوائم المالية وتقوم بتحليلها لمعرفة مدى تطور المؤسسة؛

- تكوين المحاسبين والمحللين الماليين بصفة مستمرة لمواكبة التطورات والتحديثات؛
- تحديث البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي؛
- الإنخراط في برنامج CFA للمحللين الماليين والتعاون بين المهنيين الجزائريين والكوادر الدوليين؛
- على المؤسسة أن تقلل إعتمادها على القروض طويلة الأجل في تويل نشاطها وأن تبحث عن مصادر تمويل أخرى حتى تنوع المخاطر؛
- الأداء المالي للمؤسسة في تراجع مستمر بالتالي عليها تحديد المنتجات الأكثر ربحا لتقوم المؤسسة بالتركيز عليها حتى تسترجع عافيتها المالية؛
- ضرورة توعية المؤسسات الإقتصادية بأهمية البحث العلمي وإيجاد آلية تنسيق بينها وبين الجامعات، وهذا لتقديم المساعدة اللازمة للباحث لإنجاز بحثه.

4 - آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية ذو أهمية بالغة سواء لهذه الأخيرة أم للمتعاملين الإقتصاديين وغيرهم ولهذا يمكن لهذا الموضوع أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى لهذا قمنا بطرح بعض المواضيع التي يمكن أن تكمل هذا البحث وهي:

- التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية.
- دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- الرقابة على الأداء بين مسؤولية المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ – الكتب باللغة العربية

1 - أبو الفتوح على فضاله، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1994.

2 - أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، عمان الأردن، مؤسسة الوراق للنشر، 2000.

3 - أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

4 - إدريس عبد السلام اشتيوي، **المراجعة معايير و إجراءات**، منشورات جامعة ليبيا قاد يونس، الطبعة 5، 2008.

5 - ألفين أرينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2005.

6 - أمين السيد أحمد لطفي، **المراحل المتكاملة لأداء عملية المراجعة بواسطة المحاسبين والمراجعين القانونيين**، دار النهضة العربية، مصر، 1996.

7 - ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعية للنشر و التوزيع، دون طبعة، مصر، 2008.

8 - حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر**، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

9 - حازم هشام الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، دار النهضة العربية، عمان.

10 - حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل : التحليل المالي و دراسة صافي رأس المال العامل أساسيات الإستثمار و تكوين و إدارة محافظ الأوراق المالية**، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2005.

11 - حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، دار الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.

12 - خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

13 - خالد أمين عبد الله، **التدقيق و الرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة 1،عمان، الأردن، 1998.

14 - خالد أمين عبد الله، **علم التدقيق حسابات الناحية و النظرية و العلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

15 - رأفت سلامة محمود، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة، الطبعة 1، عمان الأردن، 2011.

16 - زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات و التدقيق**، الراية، الطبعة 1، ؟، 2009.

17 - سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، دون طبعة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

18 - السعيد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال: التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2000.

19 - سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2015.

20 - سمير محمد عبد العزيز، **إقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.

21 - الشريف عليان، رشاد العصار، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

22 - صباح رحيمة محسن و آخرون، **نظم المعلومات المالية : أسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2011.

23 - عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، دار النموذجية، لبنان، 2011.

24 - عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، دون طبعة،الأردن، 1998.

25 - عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2009.

26 - عبد الفتاح إبراهيم زريبة، فتحي أحمد الشيباني، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها**، مؤسسة الوراق للنشر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

27 - عبد الفتاح صحن، **الرقابة ومراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

28 - عبد الفتاح صحن، محمد سمير الصبار، شريفة على حسن، **أسس المراجعة: الأسس العلمية و العملية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

29 - عبد الفتاح محمد الصحن، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

30 - عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، دار الكتاب الجامعي، جامعة العلوم و التكنولوجيا، الطبعة الثانية، صنعاء، 2013.

31 - عداي الحسين فلاح حسين، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2000.

32 - عقيلي عمر وصفي، **إدارة الموارد البشرية: بعد إستراتيجي**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2005.

33 - علي خلف عبد الله، **التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الإنحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

34 - فرحات غول، **الوجيز في إقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

35 - قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيى، **تحليل و مناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.

36 - كمال خليفة أبو زيد، **المراجعة الخارجية للقوائم المالية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر 2008.

37 - مبارك لسلوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين محلولة لطلبة العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

38 - محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

39 - محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014.

40 - محمد الفيومي، عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

41 - محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2005.

42 - محمد سمير الصبان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

43 - محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عما، 2010.

44 - مصطفى عيسى خضير، **المراجعة المفاهيم و المعايير و الإجراءات**، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة 2، المملكة العربية السعودية، 1991.

45 - مصطفى يوسف كافي، **نظم المعلومات المالية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.

46 - مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006.

47 - مليكة زغيب، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

48 - منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، جامعة طنطا، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، 2003.

49 - مؤيد راضي خنفر، **غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006.

50 - ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998.

51 - نجم عبد الله الحميدي و آخرون، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.

52 - هيثم محمد الزغبي، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

53 - يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الإقتصادية**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، 2012.

54 - يوسف قريشي، **التسيير المالي: الإدارة المالية: أجوبة تمارين و حلول: الجزء الثاني**، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.

ب – الكتب بالغة الأجنبية

1 - A.burlaud,J.Y Eglem, Pmykita, **Dictionnaire de gestion**, édition Foucher, Paris, 1995.

2 - Amand thausron, **évaluation des entreprises : Technique de gestion**, édition économica, paris, 2005.

3 - Jack Fourget , **analyse financière**, edition d'organisation, paris, 2005.

4 - mokhtar belaiboud, **guide pratique d'audit financier et comptable**, maison des livres, alger.

5 - Palard Jean Etienne , Frank Imbert , **guide pratique de l'évaluation d'entreprise** , groupe Eyrolles , 2013.

6 - Robert le Duff, **encyclopedie de la gestion et du management**, Paris, 1999.

ثانيا: المذكرات

1 - أنس مصلح ذياب الطراونة، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية : دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

2 - عتيقة مجنح، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2005.

3 - فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، 2004/2003.

4 - مصطفى يوسف سبسبي، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات : دراسة ميدانية على عدد من شركات لقطاع الخاص**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة.

ثالثا: الملتقيات

1 - محمد عبادي، سليم حمود، **إستخدام المؤشرا ت الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة: 10 – 11 /2009/11.

2 - محمود جلال أحمد، **إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، 2009.

3 - نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية:** مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر – النظام المحاسبي المالي.

رابعا: الجرائد الرسمية

1 - الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 66 – 156، صادر في 08-06-1966، عدد 45.

2 - الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 11-30، صادر في 27-10-2011، عدد 07.

3 - الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 10 – 01 الصادر في 29 جوان 210، العدد 42، المادة 220.

خامسا: المجلات والمنشورات

1 - حسين مبروك، **الكامل في القانون التجاري**، منشورات دحلب، الجزائر، 2000.

2 - سلطان حسن محمد الحالمي، **قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية دراسة تحليلية**، مجلة جامعة الجزيرة، المجلد الأول – العدد الأول – جانفي 2018.

3 - طيطوس فتحي، **محافظ الحسابات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، جامعة طاهر مولاي، سعيدة الجزائر.

4 - عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، **دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية على شركات الإتصالات اليمنية**، مجلة جامعة الناصر، العدد الرابع، ديسمبر 2014.

5 - عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AED خلال الفترة 2011/2006**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد السابع،2014، جامعة غرداية.

6 - فاطمة الزهراء رتقايقية، **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، العدد 01، جزائر، 2014.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1 - www.kotobarabia.com

الملاحق

الملحق رقم: 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION
DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :... .....

الرقم: .....ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 20
قالمة في : .....

إلى السيد: مدير مؤسسة
مطاحن عمر بن عمر .

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:
الطالب(ة):..فركوس بن يوسف الصديق
الطالب(ة):..بن سديرة يعقوب

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر .فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)
تخصص : ..مالية مؤسسة..في حاجة لأجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم .
موضوع الزيارة:..دراسة حالة حول دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة..

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير و الاحترام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف
تقريت معيشي

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة
SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
Direction des Finances et de la Comptabilité
EL-Fedjoudj W Guelma

الملحق رقم: 02

Rapport Général D'Expression D'Opinion Du Commissaire Aux Comptes

SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
Au Capital Social de 500 000 000 DA

Siège social : BP 63, Zone industrielle El Fedjoudj – Wilaya de Guelma

EXERCICE COMPTABLE CLOS LE 31/12/2015

Rapport établi par le Commissaire Aux Comptes :
Mr ALAYAT Mahmoud

10, Rue LAMARA AEK ANNABA
TEL. : 06.61.32.84.63 FAX : 0.38.58.57.60

*Agrément n° 1191 du 04/07/1994
*Inscrit au Tableau

Annaba, le 10/06/2016

Monsieur le gérant
Messieurs les Membres de l'Assemblée Générale Ordinaire de la

SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Objet : Rapport de Commissariat Aux Comptes de l'Exercice 2015.

Référence :

- ✓ Loi 10-01 du 29/06/2010, relative à la profession d'Expert Comptable, Commissaire aux Comptes et Comptables agréés,
- ✓ Loi 07-11 du 25/11/2007 Portant Système Comptable Financier.
- ✓ Décret exécutif 08-156 de la 26/05/2008 Portant application des dispositions de la Loi portant SCF.
- ✓ Décret législatif N° 93-08 du 25/04/1993, modifiant et complétant l'ordonnance N° 75-59 du 26/09/1975 Portant code de commerce.
- ✓ Arrêté N° 30 du 24 Juin 2013, fixant le contenu des normes des rapports des Commissaires Aux Comptes.
- ✓ Assemblée Générale Ordinaire, tenue le «28/06/2016 Résolution n°04.

Monsieur le gérant,
Messieurs les Membres,
De la SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR.

En exécution de la mission que vous nous avez confiée lors de l'assemblée générale ordinaire, tenue le 28/06/2015, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers de votre société pour l'exercice clos le 31/12/2015.

Le présent rapport comporte ce qui suit :

- Lettre d'accompagnement.
- Opinion sur les états financiers.
- Examen de la situation générale.
- Les commentaires sur les principaux postes du bilan.
- Analyse des charges et produits.
- Les rapports spéciaux.

Nous restons à votre entière disposition pour de plus amples détails jugés utiles.

Veuillez agréer, Monsieur le gérant, l'expression de notre parfaite considération.

Le commissaire aux comptes

M. ALAYAT

Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire Aux Comptes
ALAYAT Mahmoud

CABINET D'AUDIT ET CONSEIL & COMMISSARIAT AUX COMPTES
10, Rue LAMARA AEK ANNABA TEL : 06.61.32.84.63 FAX : 0.38.58.57.60

Rapport d'Expression d'Opinion

Sur Les Etats Financiers

ARRETES AU 31/12/2015

CABINET D'AUDIT ET CONSEIL & COMMISSARIAT AUX COMPTES

10, RUE LAMARA AEK ANNABA TEL : 06 61 32 84 63 FAX : 038 58 57 60

Monsieur le gérant,
Messieurs les Membres,
De la SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR.

Opinion sur les états financiers

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons examiné les états financiers, ci-joint de la SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR » pour l'exercice clos le 31/12/2015, comprenant le bilan, le TCR, le tableau des flux de trésorerie (TFT) et l'état de variation des capitaux propres (EVCP), établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le système comptable et financier (SCF).

Notre examen a été effectué suivant les normes de la profession et des normes d'audit généralement admises et a donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considéré nécessaires eu égard aux règles de diligences normales.

A notre avis, à l'exception des réserves décrites dans la quatrième partie de ce rapport, relative aux commentaires sur les principaux postes des états financiers.

Nous certifions sous réserves que les états financiers établis par la SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR » et annexés au présent rapport, revêtus de notre signature, sont réguliers et sincères et donnent l'image fidèle du résultat des opérations pour l'exercice clos le 31/12/2015, ainsi que de la situation financière et du patrimoine de la Société à cette date, conformément aux principes comptables généralement admis par référence au système comptable et financier.

Fait à Annaba, Le 10/06/2016.

Le Commissaire Aux Comptes

M. ALAYAT
Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire Aux Comptes
ALAYAT Mahmoud

Evaluation des systèmes de contrôle interne

CABINET D'AUDIT ET CONSEIL & COMMISSARIAT AUX COMPTES

10, RUE LAMARA AEK ANNABA TEL : 06 61 32 84 63 FAX : 038 58 57 60

Examen de la situation générale

La prise de connaissance de la SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR », de son activité et de son environnement, nous a permis d'évaluer ce qui suit :

La SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR » fonctionne en tant que Société qui active dans le secteur de l'agroalimentaire, cette situation est en adéquation avec ses statuts et nécessite la mise en place des procédures de gestion conforme aux missions des fonctions réelles de l'entreprise pour une meilleure harmonisation des données en fonction du schéma d'organisation qui prévaut.

1) L'audit interne :

La mise en place de l'audit interne en tant que fonction fondamentale dans l'organisation de l'entreprise, va permettre à l'entreprise de mener à terme les rapprochements d'interfaces qui est une condition sine qua non pour lever les discordances de données entre les différents services, tenus de produire une information fiable cohérente en conformité avec les principes généraux du Code de Commerce et du nouveau référentiel comptable SCF.

2) La tenue comptable

La comptabilité est assurée par la société conformément aux dispositions du système comptable financier. Cette démarche offre les assurances en matière de comptabilisation des opérations comptables, leurs éditions périodiques et les différentes analyses des comptes ainsi que les rapprochements des comptes de trésorerie.

3) La tenue des livres légaux

Les livres Légaux que nous avons examinés sont conformes à la réglementation dans la forme et le contenu.

4) Opération de prise d'inventaire

Les travaux de prise d'inventaire physique uniquement des stocks ont été réalisés.

5) Dépôt des comptes sociaux

L'opération de dépôt des comptes sociaux pour l'exercice 2015 a été effectuée.

6) Dossier fiscal

Les opérations d'ordre fiscal doivent être sérieusement prises en charge conformément à la règlementation en vigueur. Nous citons à titre d'exemple ce qui suit :

- Le non acquittement de la taxe de formation et d'apprentissage tel que prévu par la loi notamment selon les dispositions des article 55 et 56 de la loi N° 97-02 du 31/12/1997 portant loi de finances pour 1998, décret exécutif N° 98-149 du 13 mai 1998 fixant les conditions et les modalités d'application des articles suscités et l'arrêté du 27 septembre 1999 fixant les modalités de détermination des droits dues au titre de la taxe de formation professionnelle et de la taxe d'apprentissage.

7) Les analyses de comptes

Les comptes sociaux arrêtés au 31/12/2015, sont clôturés analysés et expliqués.

8) Les rapprochements bancaires

Les états de rapprochements bancaires de la société sont tous établi et arrêtés au 31/12/2015.

الملحق رقم: 03

Rapport Général D'Expression D'Opinion Du Commissaire Aux Comptes

SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
Au Capital Social de 500 000 000 DA

Siège social : BP 63, Zone industrielle El Fedjoudj – Wilaya de Guelma

EXERCICE COMPTABLE CLOS LE 31/12/2016

Rapport établi par le Commissaire Aux Comptes :
Mr ALAYAT Mahmoud

Lotissement SIDI AISSA N° 42 ANNABA
TEL : 06.61.32.84.63 FAX : 0.38.58.57.60
Email : cacalayat@yahoo.fr

*Agrément n° 1191 du 04/07/1994
*Inscrit au Tableau : 0397

Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire Aux Comptes
ALAYAT Mahmoud

Annaba, le 24/05/2017

Monsieur le gérant
Messieurs les Membres de l'Assemblée Générale Ordinaire de la
SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Objet : Rapport de Commissariat Aux Comptes de l'Exercice 2016.

Référence :

- ✓ Loi 10-01 du 29/06/2010, relative à la profession d'Expert Comptable, Commissaire aux Comptes et Comptables agréés,
- ✓ Loi 07-11 du 25/11/2007 Portant Système Comptable Financier.
- ✓ Décret exécutif 08-156 de la 26/05/2008 Portant application des dispositions de la Loi portant SCF.
- ✓ Décret législatif N° 93-08 du 25/04/1993, modifiant et complétant l'ordonnance N° 75-59 du 26/09/1975 Portant code de commerce.
- ✓ Arrêté N° 30 du 24 Juin 2013, fixant le contenu des normes des rapports des Commissaires Aux Comptes.
- ✓ Assemblée Générale Ordinaire, tenue le «**28/06/2015 Résolution n°04** ».

Monsieur le gérant,
Messieurs les Membres,
De la SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR.

En exécution de la mission que vous nous avez confiée lors de l'assemblée générale ordinaire, tenue le **28/06/2015**, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers de votre société pour l'exercice clos le 31/12/2016.

Le présent rapport comporte ce qui suit :

- Lettre d'accompagnement.
- Opinion sur les états financiers.
- Examen de la situation générale.
- Les commentaires sur les principaux postes du bilan.
- Analyse des charges et produits.
- Les rapports spéciaux.

Nous restons à votre entière disposition pour de plus amples détails jugés utiles.

Veuillez agréer, Monsieur le gérant, l'expression de notre parfaite considération.

Le commissaire aux comptes

M. ALAYAT

Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire aux Comptes
ALAYAT Mahmoud

Rapport d'Expression d'Opinion Sur les Etats Financiers

ANNABA le 24 Mai 2017

Monsieur le Président de l'Assemblée Générale,
Messieurs les membres de l'Assemblée Générale,
De SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR.

I- Opinion sur les états financiers

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons examiné les états financiers, ci-joint de « **SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR** » pour l'exercice clos le 31/12/2016, comprenant le bilan, le TCR, le tableau des flux de trésorerie (TFT) et l'état de variation des capitaux propres (EVCP), établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le système comptable et financier (SCF).

Notre examen a été effectué suivant les normes de la profession et des normes d'audit généralement admises et a donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considéré nécessaires eu égard aux règles de diligences normales.

Nous certifions que les comptes arrêtés au 31/12/2016 par « SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR », sont réguliers et sincères et donnent l'image fidèle du résultat des opérations de l'exercice, ainsi que de la situation financière et du patrimoine de la Société, conformément au système comptable et financier (SFC).

II- Les vérifications et informations spécifiques

Nous avons également procédé conformément aux dispositions du Décret Exécutif N°11-202 du 26 Mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes et à l'arrêté du 24 juin 2013 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes (chapitre XII), portant norme sur le rapport d'expression d'opinion dans la section de deuxième partie à savoir les vérifications et informations spécifiques qui s'articulent autour de trois points distincts :

1. Nous vous assurons que les chiffres indiqués sont corrects, que les informations données reflètent bien la réalité économique de l'entreprise, etc.
2. Nous n'avons pas constaté d'irrégularités et inexactitudes constatées
3. Nous n'avons pas d'information spécifique à vous signaler en plus de ce rapport.

Le commissaire aux comptes

M. ALAYAT

Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire Aux Comptes
ALAYAT Mahmoud

II-EVALUATION DES SYSTEMES DE CONTROLE INTERNE

Examen de la situation générale

La prise de connaissance de la SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR », de son activité et de son environnement, nous a permis d'évaluer ce qui suit :

La SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR » fonctionne en tant que Société qui active dans le secteur de l'agroalimentaire, cette situation est en adéquation avec ses statuts et nécessite la mise en place des procédures de gestion conforme aux missions des fonctions réelles de l'entreprise pour une meilleure harmonisation des données en fonction du schéma d'organisation qui prévaut.

1) L'audit interne :

La mise en place de l'audit interne en tant que fonction fondamentale dans l'organisation de l'entreprise, va permettre à l'entreprise de mener à terme les rapprochements d'interfaces qui est une condition sine qua non pour lever les discordances de données entre les différents services, tenus de produire une information fiable cohérente en conformité avec les principes généraux du Code de Commerce et du nouveau référentiel comptable SCF.

2) La tenue comptable

La comptabilité est assurée par la société conformément aux dispositions du système comptable financier. Cette démarche offre les assurances en matière de comptabilisation des opérations comptables, leurs éditions périodiques et les différentes analyses des comptes ainsi que les rapprochements des comptes de trésorerie.

3) La tenue des livres légaux

Les livres Légaux que nous avons examinés sont conformes à la réglementation dans la forme et le contenu.

4) Opération de prise d'inventaire

Les travaux de prise d'inventaire physique uniquement des stocks ont été réalisés.

5) Dépôt des comptes sociaux

L'opération de dépôt des comptes sociaux pour l'exercice 2015 a été effectuée.

6) Dossier fiscal

Les opérations d'ordre fiscal doivent être sérieusement prises en charge conformément à la règlementation en vigueur. Nous réitérons notre remarque déjà signalée dans nos précédents rapports à savoir :

- Le non acquittement de la taxe de formation et d'apprentissage tel que prévu par la loi notamment selon les dispositions des article 55 et 56 de la loi N° 97-02 du 31/12/1997 portant loi de finances pour 1998, décret exécutif N° 98-149 du 13 mai 1998 fixant les conditions et les modalités d'application des articles suscités et l'arrêté du 27 septembre

1999 fixant les modalités de détermination des droits dues au titre de la taxe de formation professionnelle et de la taxe d'apprentissage.

7) Les analyses de comptes

Les comptes sociaux arrêtés au 31/12/2016, sont clôturés analysés et expliqués.

8) Les rapprochements bancaires

Les états de rapprochements bancaires de la société sont tous établi et arrêtés au 31/12/2016.

الملحق رقم: 04

Rapport Général D'Expression D'Opinion Du Commissaire Aux Comptes

SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR
Au Capital Social de 500 000 000 DA

Siège social : BP 63, Zone industrielle El Fedjoudj – Wilaya de Guelma

EXERCICE COMPTABLE CLOS LE 31/12/2017

Rapport établi par le Commissaire Aux Comptes :
Mr ALAYAT Mahmoud

10, Rue LAMARA AEK ANNABA
TEL : 06.61.32.84.63 FAX : 0.38.55.90.19

*Agrément n° 0895/2016
*Inscrit au Tableau 0395

Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire Aux Comptes
ALAYAT Mahmoud
Agrément N°0895/2016 - Tél.: 06.61.32.84.63
Lotissement Sidi Aissa N° 42 - ANNABA

CABINET D'AUDIT ET CONSEIL & COMMISSARIAT AUX COMPTES

Annaba, le 17/05/2018

Monsieur le gérant
Messieurs les Membres de l'Assemblée Générale Ordinaire de la

SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Objet : Rapport de Commissariat Aux Comptes de l'Exercice 2016.

Référence :

- ✓ Loi 10-01 du 29/06/2010, relative à la profession d'Expert-Comptable, Commissaire aux Comptes et Comptables agréés,
- ✓ Loi 07-11 du 25/11/2007 Portant Système Comptable Financier.
- ✓ Décret exécutif 08-156 de la 26/05/2008 Portant application des dispositions de la Loi portant SCF.
- ✓ Décret législatif N° 93-08 du 25/04/1993, modifiant et complétant l'ordonnance N° 75-59 du 26/09/1975 Portant code de commerce.
- ✓ Arrêté N° 30 du 24 Juin 2013, fixant le contenu des normes des rapports des Commissaires Aux Comptes.
- ✓ Assemblée Générale Ordinaire, tenue le «**28/06/2015 Résolution n°04**».

En exécution de la mission que vous nous avez confiée lors de l'assemblée générale ordinaire, tenue le **28/06/2015**, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers de votre société pour l'exercice clos le 31/12/2017.

Le présent rapport comporte ce qui suit :

- Lettre d'accompagnement.
- Rapport d'Opinion
- Les rapports spéciaux.
- Evaluation des systèmes de contrôle interne
- Rapport général sur les principaux postes du bilan.
- Contrôle des comptes de gestion.
- Les annexes.

Nous restons à votre entière disposition pour de plus amples détails jugés utiles.

Veuillez agréer, Monsieur le gérant, l'expression de notre parfaite considération.

Le commissaire aux comptes

M. ALAYAT

Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire Aux Comptes
ALAYAT Mahmoud
Agrément N° 0695/2016 - Tél. : 06.61.32.84.63
Lotissement Sidi Aissa N° 42 - ANNABA

Rapport d'Expression d'Opinion Sur les Etats Financiers

Monsieur le Président de l'Assemblée générale,
Messieurs les Membres de l'Assemblée générale,
De la SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR.

I- Opinion sur les états financiers

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons examiné les états financiers, ci-joint de la SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR » pour l'exercice clos le 31/12/2017, comprenant le bilan, le TCR, le tableau des flux de trésorerie (TFT) et l'état de variation des capitaux propres (EVCP), établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le système comptable et financier (SCF).

Notre examen a été effectué suivant les normes de la profession et des normes d'audit généralement admises et a donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considéré nécessaires eu égard aux règles de diligences normales.

A notre avis, à l'exception des réserves décrites dans ce rapport, relative aux commentaires sur les principaux postes des états financiers.

Nous certifions que les états financiers établis par la SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR » et annexés au présent rapport, revêtus de notre signature, sont réguliers et sincères et donnent l'image fidèle du résultat des opérations pour l'exercice clos le 31/12/2017, ainsi que de la situation financière et du patrimoine de la Société à cette date, conformément aux principes comptables généralement admis par référence au système comptable et financier.

II- Les vérifications et informations spécifiques

Nous avons également procédé conformément aux dispositions du Décret Exécutif N°11-202 du 26 Mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes et à l'arrêté du 24 Juin 2013 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes (chapitre VII), portant norme sur le rapport d'expression d'opinion dans la section de deuxième partie à savoir les vérifications et informations spécifiques qui s'articulent autour de trois points distincts :

1- Nous vous assurons que les chiffres indiqués sont corrects, que les informations données reflètent bien la réalité économique de l'entreprise, etc..
2- Nous n'avons pas constaté d'irrégularités et inexactitudes.
3- Nous n'avons pas d'information spécifique à vous signaler en plus de ce rapport.

Fait à Annaba, Le 17/05/2018.

Le commissaire aux comptes

M. ALAYAT

Cabinet d'Audit & Conseil
Commissaire Aux Comptes
ALAYAT Mourad
Agrément N°0892016 - Tél. 06.61.32.84.63
Lotissement Sidi Aissa N° 42 - ANNABA

III- EVALUATION DES SYSTEMES DE CONTROLE INTERNE

Examen de la situation générale

La prise de connaissance de la SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR », de son activité et de son environnement, nous a permis d'évaluer ce qui suit :

La SARL « LES MOULINS AMOR BENAMOR » fonctionne en tant que Société qui active dans le secteur de l'agroalimentaire, cette situation est en adéquation avec ses statuts et nécessite la mise en place des procédures de gestion conforme aux missions des fonctions réelles de l'entreprise pour une meilleure harmonisation des données en fonction du schéma d'organisation qui prévaut.

1) L'audit interne :

La mise en place de l'audit interne en tant que fonction fondamentale dans l'organisation de l'entreprise, va permettre à l'entreprise de mener à terme les rapprochements d'interfaces qui est une condition sine qua non pour lever les discordances de données entre les différents services, tenus de produire une information fiable cohérente en conformité avec les principes généraux du Code de Commerce et du nouveau référentiel comptable SCF.

2) La tenue comptable

La comptabilité est assurée par la société conformément aux dispositions du système comptable financier. Cette démarche offre les assurances en matière de comptabilisation des opérations comptables, leurs éditions périodiques et les différentes analyses des comptes ainsi que les rapprochements des comptes de trésorerie.

3) La tenue des livres légaux

Les livres Légaux que nous avons examinés sont conformes à la réglementation dans la forme et le contenu.

4) Opération de prise d'inventaire

Les travaux de prise d'inventaire physique uniquement des stocks ont été réalisés.

5) Dépôt des comptes sociaux

L'opération de dépôt des comptes sociaux pour l'exercice 2016 a été effectuée.

6) Dossier fiscal

Avec les nouveaux critères d'éligibilité à la direction des grandes entreprises. Le dossier fiscal de la Sarl est dorénavant géré par la D.G.E. A cet effet les opérations d'ordre fiscal doivent être sérieusement prises en charge conformément à la règlementation en vigueur.

Pour cet exercice, nous réitérons notre remarque déjà signalée dans nos précédents rapports à savoir :

- Le non acquittement de la taxe de formation et d'apprentissage tel que prévu par la loi notamment selon les dispositions des article 55 et 56 de la loi N° 97-02 du 31/12/1997

portant loi de finances pour 1998, décret exécutif N° 98-149 du 13 mai 1998 fixant les conditions et les modalités d'application des articles suscités et l'arrêté du 27 septembre 1999 fixant les modalités de détermination des droits dues au titre de la taxe de formation professionnelle et de la taxe d'apprentissage.

7) Les analyses de comptes

Les comptes sociaux arrêtés au 31/12/2017, sont clôturés analysés et expliqués.

8) Les rapprochements bancaires

Les états de rapprochements bancaires de la société sont tous établi et arrêtés au 31/12/2017.

MOULINS Amor Benamor

الملحق رقم: 05

Unite : Siege
Exercice : 2015
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 14:30:05

BILAN ACTIF
Du 01/01/2015 au 31/12/2015

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
- Terrains		264 214 023.00		264 214 023.00	264 214 023.00
- Agencements et aménagements de terrains					
- Construction		643 324 599.79	249 272 783.77	394 051 816.02	420 155 735.65
- Install. tech., matériel et outillage industriels		3 285 982 349.22	1 159 305 393.07	2 126 676 956.15	2 293 030 086.20
- Autres immobilisations corporelles		416 294 348.97	253 496 530.53	162 797 818.44	147 508 957.55
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours		2 645 907 141.41		2 645 907 141.41	390 242 424.29
Immobilisation financiéres					
- Titres mis en équivalence-entreprises assciées					
- Autres participations et créances rattachées		820 000 000.00		820 000 000.00	1 181 610 345.72
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		66 012 838.08		66 012 838.08	50 278 121.00
Impôts différés actif					
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.					
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 141 735 300.47	1 662 074 707.37	6 479 660 593.10	4 747 039 693.41
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		4 273 386 583.41		4 273 386 583.41	3 381 180 989.65
Créances et Emplois assimilés					
-Clients		34 429 976.39		34 429 976.39	115 431 376.08
-Autres débiteurs		1 638 529 765.24		1 638 529 765.24	2 303 725 235.68
-Impôts et assimilés		57 713 829.86		57 713 829.86	40 759 953.53
-Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
-Placements et autres actifs financiers courants					
-Trésorerie		24 402 873.55		24 402 873.55	889 444 746.65
TOTAL ACTIF COURANT		6 028 463 028.45		6 028 463 028.45	6 730 542 301.59
TOTAL GENERAL ACTIF		14 170 198 328.92	1 662 074 707.37	12 508 123 621.55	11 477 581 995.00

الملحق رقم: 06

Unite : Siege
Exercice : 2015
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 à 14:32:11

BILAN PASSIF
Du 01/01/2015 au 31/12/2015

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Part de la société consolidante [1]			
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000.00	500 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 442 723 926.20	1 310 774 259.59
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		177 703 078.32	131 949 666.61
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		**2 120 427 004.52**	**1 942 723 926.20**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financiéres		1 760 277 767.53	
Impôt (différés et provissionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 760 277 767.53**	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		868 547 195.90	401 628 907.88
Impôt		64 831 917.00	62 110 104.00
Autres dettes		5 283 133 696.27	9 096 867 681.68
Comptes transition créditeurs			
Trésorerie passif		2 410 906 040.33	
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**8 627 418 849.50**	**9 560 606 693.56**
TOTAL GENERAL PASSIF		**12 508 123 621.55**	**11 503 330 619.76**

MOULINE Amor Benamor

الملحق رقم: 07

Unite : Siege
Exercice : 2015
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 à 14:33:04

COMPTES DE RESULTAT

Du 01/01/2015 au 31/12/2015

Par Nature

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		8 345 672 578.26	7 339 493 810.66
Variations stocks produits finis et en cours		33 171 263.89	-2 039 286.62
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**8 378 843 842.15**	**7 337 454 524.04**
Achats consommés		7 190 605 564.69	6 203 552 409.43
Services extérieurs et autres consommations		439 413 597.55	145 841 642.75
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**7 630 019 162.24**	**6 349 394 052.18**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**748 824 679.91**	**988 060 471.86**
Charges de personnel		510 368 958.66	441 734 279.58
Impôts, taxe et versement assimilés		58 885 703.06	58 013 469.04
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**179 570 018.19**	**488 312 723.24**
Autres produits opérationnels		518 498 513.09	98 672 971.19
Autres charges opérationnelles		170 144 478.50	172 623 415.84
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		242 136 899.56	233 627 973.19
Reprise sur pertes de valeurs et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		**285 787 153.22**	**180 734 305.40**
Produits financiers		8 602 247.37	6 182 266.34
Charges financières		57 795 714.27	472 649.21
VI-RESULTAT FINANCIER		**-49 193 466.90**	**5 709 617.13**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		**236 593 686.32**	**186 443 922.53**
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		58 890 608.00	53 140 968.00
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			1 353 287.92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**8 905 944 602.61**	**7 442 309 761.57**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**8 728 241 524.29**	**7 310 360 094.96**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**177 703 078.32**	**131 949 666.61**
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Chrages) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**177 703 078.32**	**131 949 666.61**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			

الملحق رقم: 08

Unite : Siege
Exercice : 2016
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 14:23:40

BILAN ACTIF
Du 01/01/2016 au 31/12/2016

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
- Terrains		264 214 023.00		264 214 023.00	264 214 023.00
- Agencements et aménagements de terrains					
- Construction		642 486 599.79	281 438 484.58	361 048 115.21	394 051 816.02
- Install. tech., matériel et outillage industriels		3 318 866 221.02	1 328 483 620.81	1 990 382 600.21	2 126 676 956.15
- Autres immobilisations corporelles		459 162 459.26	295 393 358.91	163 769 100.35	162 797 818.44
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours		3 841 915 033.85		3 841 915 033.85	2 645 907 141.41
Immobilisation financiéres					
- Titres mis en équivalence-entreprises assciées					
- Autres participations et créances rattachées		820 000 000.00		820 000 000.00	820 000 000.00
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		72 211 058.97		72 211 058.97	66 012 838.08
Impôts différés actif					
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**9 418 855 395.89**	**1 905 315 464.30**	**7 513 539 931.59**	**6 479 660 593.10**
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		4 145 991 023.16		4 145 991 023.16	4 273 386 583.41
Créances et Emplois assimilés					
-Clients		37 349 807.70		37 349 807.70	34 429 976.39
-Autres débiteurs		1 565 472 514.07		1 565 472 514.07	1 638 529 765.24
-Impôts et assimilés		51 276 654.00		51 276 654.00	57 713 829.86
-Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
-Placements et autres actifs financiers courants					
-Trésorerie		18 747 303.29		18 747 303.29	24 402 873.55
TOTAL ACTIF COURANT		**5 818 837 302.22**		**5 818 837 302.22**	**6 028 463 028.45**
TOTAL GENERAL ACTIF		**15 237 692 698.11**	**1 905 315 464.30**	**13 332 377 233.81**	**12 508 123 621.55**

الملحق رقم: 09

MOULINS Amor Benamor

Unite : Siege
Exercice : 2016
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 à 14:25:28

BILAN PASSIF
Du 01/01/2016 au 31/12/2016

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Part de la société consolidante [1]			
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000.00	500 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 620 427 004.52	1 442 723 926.20
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		146 571 005.69	177 703 078.32
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		**2 266 998 010.21**	**2 120 427 004.52**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financiéres		2 372 807 711.12	1 760 277 767.53
Impôt (différés et provissionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**2 372 807 711.12**	**1 760 277 767.53**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 085 603 272.81	868 547 195.90
Impôt		62 197 187.00	64 831 917.00
Autres dettes		3 953 119 269.63	5 283 133 696.27
Comptes transition créditeurs			
Trésorerie passif		3 591 651 783.04	2 528 894 595.92
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**8 692 571 512.48**	**8 745 407 405.09**
TOTAL GENERAL PASSIF		**13 332 377 233.81**	**12 626 112 177.14**

الملحق رقم: 10

Jnite : Siege
Exercice : 2016
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 à 14:25:57

COMPTES DE RESULTAT

Du 01/01/2016 au 31/12/2016

Par Nature

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		8 120 386 771.51	8 345 672 578.26
Variations stocks produits finis et en cours		90 982 478.82	33 171 263.89
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**8 211 369 250.33**	**8 378 843 842.15**
Achats consommés		6 356 580 856.67	7 190 605 564.69
Services extérieurs et autres consommations		509 761 237.56	439 413 597.55
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**6 866 342 094.23**	**7 630 019 162.24**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**1 345 027 156.10**	**748 824 679.91**
Charges de personnel		530 670 678.65	510 368 958.66
Impôts, taxe et versement assimilés		55 701 836.43	58 885 703.06
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**758 654 641.02**	**179 570 018.19**
Autres produits opérationnels		29 157 027.89	518 498 513.09
Autres charges opérationnelles		188 588 363.48	170 144 478.50
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		245 014 476.74	242 136 899.56
Reprise sur pertes de valeurs et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		**354 208 828.69**	**285 787 153.22**
Produits financiers		475 830.74	8 602 247.37
Charges financières		157 356 860.74	57 795 714.27
VI-RESULTAT FINANCIER		**-156 881 030.00**	**-49 193 466.90**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		**197 327 798.69**	**236 593 686.32**
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		50 756 793.00	58 890 608.00
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**8 241 002 108.96**	**8 905 944 602.61**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**8 094 431 103.27**	**8 728 241 524.29**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**146 571 005.69**	**177 703 078.32**
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Chrages) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**146 571 005.69**	**177 703 078.32**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			

الملحق رقم: 11

Unite : Siege
Exercice : 2017
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 14:17:41

BILAN ACTIF
Du 01/01/2017 au 31/12/2017

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
- Terrains		314 214 023.00		314 214 023.00	264 214 023.00
- Agencements et aménagements de terrains					
- Construction		642 486 599.79	313 517 952.09	328 968 647.70	361 048 115.21
- Install. tech., matériel et outillage industriels		3 329 829 802.67	1 498 465 392.86	1 831 364 409.81	1 990 382 600.21
- Autres immobilisations corporelles		497 741 451.10	338 476 438.36	159 265 012.74	163 769 100.35
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours		4 276 865 100.11		4 276 865 100.11	3 841 915 033.85
Immobilisation financiéres					
- Titres mis en équivalence-entreprises assciées					
- Autres participations et créances rattachées		820 000 000.00		820 000 000.00	820 000 000.00
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		75 205 043.24		75 205 043.24	72 211 058.97
Impôts différés actif					
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**9 956 342 019.91**	**2 150 459 783.31**	**7 805 882 236.60**	**7 513 539 931.59**
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		3 834 886 135.55		3 834 886 135.55	4 145 991 023.16
Créances et Emplois assimilés					
-Clients		164 181 687.69		164 181 687.69	37 349 807.70
-Autres débiteurs		120 839 565.58		120 839 565.58	1 565 472 514.07
-Impôts et assimilés		58 191 253.83		58 191 253.83	51 276 654.00
-Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
-Placements et autres actifs financiers courants					
-Trésorerie		128 953 155.48		128 953 155.48	18 747 303.29
TOTAL ACTIF COURANT		**4 307 051 798.13**		**4 307 051 798.13**	**5 818 837 302.22**
TOTAL GENERAL ACTIF		**14 263 393 818.04**	**2 150 459 783.31**	**12 112 934 034.73**	**13 332 377 233.81**

الملحق رقم: 12

Unite : Siege
Exercice : 2017
Statut : Définitif

Date impression :17/05/2018 à 14:19:19

BILAN PASSIF
Du 01/01/2017 au 31/12/2017

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Part de la société consolidante [1]			
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000.00	500 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 596 998 010.21	1 620 427 004.52
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		77 794 889.82	146 571 005.69
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		**2 174 792 900.03**	**2 266 998 010.21**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financiéres		2 578 441 862.47	2 372 807 711.12
Impôt (différés et provissionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**2 578 441 862.47**	**2 372 807 711.12**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 877 850 916.79	1 085 603 272.81
Impôt		77 751 798.00	62 197 187.00
Autres dettes		3 427 271 239.57	3 953 119 269.63
Comptes transition créditeurs			
Trésorerie passif		1 976 825 317.87	3 591 651 783.04
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**7 359 699 272.23**	**8 692 571 512.48**
TOTAL GENERAL PASSIF		**12 112 934 034.73**	**13 332 377 233.81**

الملحق رقم: 13

MOULINS Amor Benamor

Date impression :17/05/2018 à 14:19:44

Unite : Siege
Exercice : 2017
Statut : Définitif

COMPTES DE RESULTAT

Du 01/01/2017 au 31/12/2017

Par Nature

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		7 059 128 028.19	8 120 386 771.51
Variations stocks produits finis et en cours		170 107 030.76	90 982 478.82
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**7 229 235 058.95**	**8 211 369 250.33**
Achats consommés		5 635 600 608.15	6 356 580 856.67
Services extérieurs et autres consommations		438 113 720.87	509 761 237.56
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**6 073 714 329.02**	**6 866 342 094.23**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**1 155 520 729.93**	**1 345 027 156.10**
Charges de personnel		517 230 383.14	530 670 678.65
Impôts, taxe et versement assimilés		60 702 174.45	55 701 836.43
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**577 588 172.34**	**758 654 641.02**
Autres produits opérationnels		10 684 379.23	29 157 027.89
Autres charges opérationnelles		143 105 060.40	188 588 363.48
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		245 144 319.01	245 014 476.74
Reprise sur pertes de valeurs et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		**200 023 172.16**	**354 208 828.69**
Produits financiers		3 446 424.42	475 830.74
Charges financières		80 383 705.76	157 356 860.74
VI-RESULTAT FINANCIER		**-76 937 281.34**	**-156 881 030.00**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		**123 085 890.82**	**197 327 798.69**
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		45 291 001.00	50 756 793.00
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 243 365 862.60**	**8 241 002 108.96**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 165 570 972.78**	**8 094 431 103.27**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**77 794 889.82**	**146 571 005.69**
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Chrages) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**77 794 889.82**	**146 571 005.69**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجانب النظري للمراجعة الخارجية، بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي، وأخيرا تطرقنا إلى العلاقة بين الوطيدة التي تربط بين المراجعة الخارجية وتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع نائب مدير المالية والمحاسبة، لإبراز دور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على مستوى القوائم المالية، مدعمين ذلك بتحليل تقاريره، وأخيرا قمنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة موضوع الدراسة، مستخدمين في ذلك أهم النسب والمؤشرات، وتوصلنا في الأخير إلى أن المراجعة الخارجية تلعب دور كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، من خلال إضفاء صفة المصداقية على القوائم المالية، وبالتالي يكون التقييم له مصداقية، وأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المراجعة الخارجية، محافظ الحسابات، الأداء المالي، تقييم الأداء، النسب المالية.

Résumé de l'étude:

L'objectif de cette étude était de clarifier le rôle de l'audit externe dans l'évaluation de la performance financière, d'examiner l'aspect théorique de l'audit externe en plus de l'évaluation de la performance financière et enfin la relation entre audit externe et évaluation de la performance financière.

Sur le plan pratique, nous avons interviewé le directeur adjoint des finances et de la comptabilité pour souligner le rôle du commissaire aux comptes dans la crédibilité au niveau des états financiers, appuyé par l'analyse de ses rapports.

Enfin, nous avons analysé les états financiers de l'entreprise en utilisant les ratios et indicateurs les plus importants et conclu que l'audit externe joue un rôle majeur dans l'évaluation de la performance financière de l'entreprise donnant ainsi une crédibilité aux états financiers en les certifiant. L'évaluation est donc crédible et reflète mieux l'image de la situation financière de l'entreprise.

Mots-clés : L'audit, l'audit externe, commissaire aux comptes, performance financière, évaluation de la performance, ratios financiers.